



جامعة الشَّعْبِ لِلْإِسْلَامِ وَالْعَرَبِيَّةِ

الجمعية التأسيسية

مكتب أفغانستان

المشكلة الأفغانية وتطورها

في المحافل الدولية

(ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١)

كما تتناول الدراسة المبادرة الأوروبية وموقف الاتحاد السوفييتي منها
وتسكه بمقترحات حكومة كابول العصيلة ، ثم ضبطة على باكستان لقبول تلك
المقترحات ، وإعلانه بين وقت وآخر قبيل كل تحرر دولي عن استعمار
لشعب قواته بشروط يتم التفاوض بشأنها مع حكومة كابول .

وتناولت كذلك موقف المقاومة الأفغانية الباسلة والثاروف المهيطة بها .

وتنتهي الدراسة بتقييم للموقف بعد انقضاء عامين على الاحتلال
السوفييتي ، انتهى الى الاستنتاج بأن القضاء على هذا الاحتلال يعتمد
على التغيير الذي يتعين على المقاومة الأفغانية إحداثه في موقف العدو المحتل
وأعوانه وعلى التطورات الدولية في أماكن أخرى من العالم .

ولاشك أن هذه الدراسة جهد لا يبيح الإبعاد الحقيقية للمشكلة الأفغانية
ووضوح الاطماع السوفيتية في المنطقة والقاء الضوء على كافة الجهود التي بذلت
لايجاد حل سلمي لها واستعراض الاحتمالات الممكنة للوصول الى الحل المنشود .

خالص الشكر والتقدير للإدارة السياسية - مشرفا وعضاء - على اسهامها الجاد
في بعض القضايا الرئيسية التي تواجه العالم الاسلامي ، وبصفة خاصة للدكتور
شويكار علوان التي قامت باعداد هذه الدراسة الهامة عن التطورات الاخيرة
في قضية أفغانستان المجاهدة . وفقنا الله جميعا لكل ما فيه خير لامتنا الاسلامية .

محمد هارون المجددي

الامين العام المساعد للشؤون الاسلامية
والمشرف على مكتب أفغانستان

القاهرة / ديسمبر ١٩٨١

الإدارة السياسية

محتويات

المشكلة الافغانية وتطورها في الحافل الدولية (١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١)

صفحة	الموضوع	مسلسل
١	مقدمة	١
٤	الخلفية التاريخية لتطور العلاقات السوفيتية الافغانية	٢
٦	تفخلل النفوذ السوفيتي في أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨	٣
١٠	رد الفعل العالمي للاحتلال السوفيتي لافغانستان	٤
١٣	تطورات القضية الافغانية في الفترة من يناير ٨٠ حتى سبتمبر ٨٠	٥
١٣	- القضية امام الدورة الطارئة للجمعية العامة للامم المتحدة	
١٤	- المؤتمر الاسلامي يبحث القضية في دورة طارئة	
١٥	- لجنة حقوق الانسان الدولية تدوين تصرفات الاتحاد السوفيتي في أفغانستان	
١٦	- دول المجتمع الاوروبي تدوين التدخل السوفيتي وتقتصرح تعيين أفغانستان	
١٨	- اقتراح باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام في باكستان	
١٨	- حكومة كابل تقدم شروطها لحل المشكلة	
٢٠	- مناقشة القضية في الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية	
	المؤتمر الاسلامي في اسلام آباد .	
٢٢	- اجتماع قمة الهندية ومناورة أخرى للاتحاد السوفيتي	
٢٣	- مناقشة القضية في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة	
٢٥	- القضية الافغانية في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث	
٢٩	- مبادرة دول المجتمع الاوروبي لحل المشكلة	
٣٢	- موقف الاتحاد السوفيتي من المبادرة	
٣٦	- الاتحاد السوفيتي يضغط على باكستان لقبول مقترحات جديدة لحكومة كابل	
٣٨	- موسكو تعلن استعدادها لسحب قواتها من أفغانستان	
٣٩	- موقف باكستان من مقترحات موسكو وكابل	
٤١	الموقف بعد زوال حامين من الاحتلال	٦
٤٧	احتمالات تسوية أزمة أفغانستان	٧

المشكلة الأفغانية وتطورها

في المحافل الدولية

(ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١)

مقدمة :

عندما اشتدت مقاومة الشعب الأفغاني للحكومات الموالية للاتحاد السوفياتي ، وعجزت الجماعات الشيوعية عن مقاومة الشعب ، وامتد أثر الثورة الإيرانية الإسلامية إلى أفغانستان مما شجع المقاومة الشعبية ، وأثار غضب السوفييت من تدخل الحكومات الأجنبية ، قامت قوات الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان عسكريا في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ ، الأمر الذي أزعج العالم الغربي حيث أنها المرة الأولى ، بعد الحرب العالمية الثانية - واستقرار الأوضاع الدولية وتعازل حساباتها ، التي تستخدم فيها روسيا قواتها العسكرية سافرة خارج حدود المعسكر الشرقي .

ومن هنا أخرج احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان ما يحدث في ذلك البلد من نطاق المفهوم المتفق عليه ضمنا في الدوائر الدولية وخاصة في الغرب من اعتبار ما يحدث في دول العالم الثالث مسائل محلية لا يجب الزج بها في إطار الصراع بين الشرق والغرب إلى الوقوع في قلب هذا الصراع . وهكذا دخلت الأزمة الأفغانية طرفا في عمليات الاستقطاب والتوازن الدولي .

ولقد كانت أفغانستان تعتبر تاريخيا قبل التدخل العسكري السوفياتي أرضا عازلة بين هذا الأخير وشبه القارة عامة وبأفغانستان على وجه الخصوص ، لهذا فقد اجتاحت موجة من القلق بأفغانستان والغرب ، بل والهند أيضا ، نتيجة لهذا التحول الاستراتيجي الذي بدأت موسكو ، إذ رأى فيه الكثيرون الغطوة الأولى التي سوف يتيحها بالضرورة غزو أفغانستان للوصول عبر إقليم بلوشستان في خط مستقيم وقصير لا يزيد عن ٩٠٠ كيلومتر إلى مياه بحر العرب والمحيط الهندي ،

مما يضع الجيش السوفييتى فى مواقع استراتيجية قوية تجاه الولايات المتحدة والضرب نتيجة اقترابه المباشر من حقول البترول فى ايران والخليج العربى والسمودية .

والمعروف أن الوصول الى المياه الدافئة فى الثفور الواقعة على المحيط الهندى هدف روسى قديم ، بينما يمكن اعتبار الوصول الى منابع البترول فى الشرق الأوسط التى يعتمد عليها العالم الحر وخاصة فى أوروبا الغربية واليابان هدفاً استراتيجياً هاماً فى حسابات الاتحاد السوفييتى فى العصر الحديث . فحتى لو جاز اعتبار الصراعات التى تقوم فى العالم الثالث أصلاً صراعات محلية ، فإنها تمس بالضرورة مصالح القوى الخارجية ، ومن ثم يجب النظر إليها فى ضوء الصراع القائم بين الشرق والغرب .

والسؤال المطروح هو : لماذا اختار الاتحاد السوفييتى ذلك الوقت بالذات ليقوم باحتلال أفغانستان عسكرياً ؟ ولقد بحث معهد الدراسات الاستراتيجية الدولى هذا الموضوع المعقد فى دراسة أصدرها فى ١٨ يونيو الماضى جاء فيها أن من بين أسباب الاحتلال قلق الاتحاد السوفييتى تجاه الموقف على الحدود ، وازدياد المعارضة الداخلية للنظام القائم فى أفغانستان الذى ساندته الاتحاد السوفييتى اقتصادياً وعسكرياً وايدىولوجياً ، وكذلك الخوف من أن تمتد قلاقل ايران الى داخل أفغانستان .

وكان الاتحاد السوفييتى قد وصل الى الاعتقاد بأن أفغانستان قد باتت واقعة فى منطقة نفوذه ، وأن الغرب بدأ مستعداً لتحمل هذا الوضع وإن لم يقبله . وتضيف الدراسة أنه من بين الأسباب التى أدت الى احتلال السوفييت لأفغانستان موقف الدولتين العظيمين من سياسة الوفاق . إذ يبدو أن الدولتين العظيمين كانتا قد وصلتا الى قناعة بأن الوفاق لم يعد يعنى الكثير بالنسبة لهما . ولا شك

أن هذا الشعور كان واضحاً في الولايات المتحدة ، ولا بد أنه وجد صدىه في الاتحاد السوفييتي ، والا لما أقدم على احتلال أفغانستان . وعلى أية حال فإن غزو أفغانستان يعني أن عهد الوفاق الذي بدأ منذ عشرة أعوام قد وصل إلى نهايته ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن سقوط الشاه وعدم ولاء النظام القائم في إيران للضرب اليوم يعني عدم إمكان اعتماد الغرب على دول المنطقة لحماية مصالحه ، مما يتطلب تدخله المباشر في هذا الجزء من العالم لتأمين هذه المصالح وما يترتب على ذلك من احتمال وقوع المواجهة بين الشرق والغرب . ومن ناحية أخرى قد يكون الاتحاد السوفييتي قد اختار هذا الوقت بالذات لانشغال الولايات المتحدة بانتخابات الرئاسة ، ولعلمه أن دول أوروبا الغربية الحريصة على الإبقاء على سياسة الوفاق ، والمنتبهة خطأ مستقلاً عن الولايات المتحدة لن تفعل ما من شأنه المجازفة بسياسة الوفاق والعودة إلى الحرب الباردة ، حرصاً على مصالحها مع الاتحاد السوفييتي ، ومراعاة لما يفرغه القرب الجغرافي منه من حذر .

لكل هذه الاعتبارات ، ولكي يتسنى لنا استخلاص مضمون تطورات القضية الأفغانية في المحافل الدولية ، وأشر ذلك على احتمالات إيجاد تسوية للمشكلة يتمين البدء بمعرض سريع لجذور القضية .

الخلفية التاريخية لتطور العلاقات السوفيتية الأفغانية

فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت أفغانستان واقعة بين الاحتلال البريطانى ، والامبراطورية القيصريّة . وفى عام ١٨٧٣ وقع بين هاتين الدولتين العظميين الاتفاق المعروف باسم " اتفاق كلاريندون - غورشيكوف " الذى رضيت روسيا بمقتضاه اعتبار أفغانستان خارج دائرة نفوذها . وبعد عدة منازعات رسمت أفغانستان وروسيا حدودهما خلال عام ١٨٩٥-١٨٩٦ .

ولقد أدت المنافسة بين روسيا وبريطانيا للسيطرة على أواسط آسيا ، ورغبة بريطانيا فى تأمين حدود الهند الشمالية الى الحروب الأفغانية بين بريطانيا وروسيا والشعب الأفغانى ، التى حاولت فيها بريطانيا من موقعها فى الهند فرض سيطرتها على البلاد ومقاومة النفوذ الروسى . وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تتمكن من احتلال أفغانستان ، الا أن الحروب الأفغانية انتهت بانتصار بريطانيا . عبد الرحمن خان الموالى للانجليز أميرا على البلاد . وفى عام ١٩٠٧ وقع بين بريطانيا وروسيا اتفاقا يضمن استقلال أفغانستان ، وان دخلت الأخيرة فى منطقة النفوذ البريطانى ، الأمر الذى كافئه الشعب الأفغانى ببسالة وتضحية .

وفى عام ١٩١٩ نشبت حرب أفغانية ثالثة بين بريطانيا وأفغانستان نتج عنها استقلال البلاد . وتخيرت أفغانستان فى عهد أمان الله خان من إمارة الى مملكة ، وسويت مشاكل الحدود الطفيفة الباقية بين روسيا وأفغانستان فى اتفاقية عام ١٩٢١ . بعد ذلك وقعت أفغانستان الحريضة على استقلالها موقفا حذرا فى الشؤون الخارجية . وخلال معظم السنوات الأولى من القرن العشرين ، كانت العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأفغانستان ودية ، ولكن غير وثيقة ، الا أنه بعد أن تولى محمد ظاهر شاه الحكم عام ١٩٣٣ بدأ التعاون مع الاتحاد السوفيتى يزداد ، كما بدأت تظهر فى البلاد الأحزاب اليسارية .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، وخصوصا بعد تقسيم الهند ، لجأت حكومة أفغانستان الى الاتحاد السوفييتي لمساعدتها في المجال العسكري . وفي مجال التنمية الاقتصادية ، وذلك بعد أن فشلت في الحصول على مساعدات عسكرية من الغرب بالحجم الذي يتناسب مع احتياجاتها ومتطلبات دفاعها . فقد خشيت - آنذاك - الولايات المتحدة بنوع خاص من أن تستخدم أفغانستان تلك المعدات لملاحقة مطالبها في بشتونستان ، وفي منطقة في باكستان تطالب بها أفغانستان منذ أسد بعيد .

ولما كانت أفغانستان تعتبر من المناطق الحيوية جدا بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، نظرا لموقعها الاستراتيجي ، وامكان استعمالها كقاعدة انطلاق للوصول الى المحيط الهندي ومنطقة الخليج كما سبق القول ، حرصت روسيا على التسلل الى هذا البلد المجاور من خلال التأثير على عناصر معينة في المجتمع الأفغاني ، متخفية تحت ستار المصونات العسكرية والثقافية ، ومستعينة في تحقيق أغراضها ببعض أبناء الجمهوريات السوفيتية المجاورة ممن يتقنون التحدث باللغات الأفغانية .

ولقد اتخذ هذا التسلل صورا مختلفة حتى عام ١٩٧٨ ، ففي يولييه ١٩٥٠ وقعت أفغانستان والاتحاد السوفييتي اتفاقية تجارية ، ومع الوقت ، أصبحت أفغانستان أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفييتي للحصول على سلع كثيرة كانت قبل ذلك تشتريها من مصادر أخرى .

وتولى بعد ذلك الاتحاد السوفييتي التنقيب عن النفط في شمال أفغانستان بصورة تجارية ، وفي عام ١٩٥٦ وقعت أفغانستان اتفاقا مع الاتحاد السوفييتي لشراء كمية كبيرة من المعدات والمعدات العسكرية من الكتلة الشرقية ، وبدأ السوفييت في مساعدة الأفغان على بناء وتوسيع منشآتهم العسكرية وتدريب أفراد القوات

المسلحة الافغانية . وهكذا ازداد اعتماد أفغانستان على الاتحاد السوفييتي في المجالات الحيوية عبر السنين . وبحلول عام ١٩٧٨ كان مجموع المساعدات والقروض السوفيتية لأفغانستان قد بلغ حوالي ١٣٠٠ مليون دولار ، وأصبح الاتحاد السوفييتي متصلا اتصالا وثيقا بموارد أفغانستان الطبيعية . ولكن أفغانستان استمرت أيضا في تلقي مساعدات من دول عديدة أخرى في مجال التنمية ، حتى بعد سقوط الملكية عندما أطاح محمد داود بحكم ابن عمه ظاهر شاه في شهر يوليو ١٩٧٣ . وقد ساعد ذلك أفغانستان على الحفاظ على كيانه كدولة غير منحازة ، ذات ثقافة اسلامية تقليدية .

تغلغل النفوذ السوفييتي في أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨

كان الشيوعيون قد استطاعوا خلال حكم الرئيس محمد داود خان استكمال تنظيم أفراد جماعاتهم وتدريبهم بمساعدة الاتحاد السوفييتي الذي كان يزودهم بالسلاح حتى تمكنوا في النهاية من القيام بالانقلاب الدموي الذي راح ضحيته الرئيس محمد داود خان وأفراد أسرته يوم ٢٧/٤/١٩٧٨ . وقد قاموا بالانقلاب جماعتان سياسيتان ماركسيتان ، هما جماعة " خلق " أو الجماهير بقيادة نور الدين تراقي وحفيظ الله أمين ، وجماعة " بارتشام " أو الرأية بقيادة بابراك كارمل .

وليست هناك أدلة واضحة على أن الاتحاد السوفيتي قد دبر ذلك الانقلاب وان كان لابد قد أخطربه قبل وقوعه .

وعلى الرغم من أن أفغانستان في عهد حكومة داود كانت دولة اسلامية غير منحازة ، الا أن النظامين اللذين أعقبا تلك الحكومة اتبعتا سياسات دولية يتعذر تمييزها عن سياسات الاتحاد السوفييتي .

ولقد أخذ الشعب الأفغانى ينظر الى هذه الأنظمة على أنها أنظـمة معادية للإسلام وخاضعة للسيطرة السوفيتية ، وأدى اصطدام النظام الماركسى الدخيل بهقيم المجتمع الاسلامى الى ردود فعل عنيفة من جانب الغالبية العظمى للشعب الأفغانى ، قوبلت باجراءات قمع و اباد ة جماعية مارستها الحكومة بدعم من الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت ، ولكن تلك الاجراءات رغم قسوتها لم تهرب الشعب المكافح المحافظ على دينه ومبادئه ووطنيته .

وخلال عام ١٩٧٨ وقع نظام تراقى اتفاقيات متعددة مع دول أوروبا الشرقية ، وعدد ا ضئيل من الاتفاقيات مع الحكومات الغربية ، مشيرا بذلك الى عزمه على الاتجاه نحو علاقة أوثق مع الاتحاد السوفيتى .

وانهار ائتلاف جماعتى خلق وبارتشان بعد تسلمهما الحكم بوقت قصير ، واستبعد الخلقيون الشخصيات البرتشانمية البارزة من الحكم بتعيينها فى مناصب دبلوماسية . وكان بابر اك كارمل من بين الذين تفاهم النظام الى احدى دول أوروبا الشرقية حيث عين سفيراً فى براغ . وفى وقت لاحق طرد الخلقيون جميع البرتشانميين تقريبا من المناصب الحكومية ، وجر د بابر اك كارمل من جنسيته ، وطلب منه العودة للمحاكمة ، ولكنه خشى ان عاد أن يخدم .

وفى أواخر عام ١٩٧٨ اشتدت معارضة الشعب الأفغانى لحكومة خلق وتشكلت جماعات المقاومة فى سائر أنحاء البلاد ، و أعلنت الجهاد المقدس ضد النظام الماركسى والمتسللين السوفيت .

واستطاع المجاهدون وقد انضم اليهم الالاف من أفراد الجيش الأفغانى بأسلحتهم تحرير مساحات كبيرة من الأرض ، رغم استعانة النظام الماركسى فى كابول بالمستشارين والخبراء العسكريين السوفيت .

وفى شهر أغسطس من صيف عام ١٩٧٩ اشتدت المقاومة ، وأدت حركة عصيان عسكرية ضد حكومة تراقى الى زيادة حادة فى التفلخل السوفييتى فى البلاد ، حتى بلغ عدد المستشارين والجنود المقاتلين السوفييت فى نهاية سبتمبر عام ١٩٧٩ أكثر من ٣٠٠٠ شخص ، بينما أعلنت منظمة المفوالدولية أن حكومة تراقى زجت بأكثر من ٤٠٠٠ شخص فى السجون خلال الشهر الأولى من تسلمها الحكم ، وذكر مراقبون دوليون آخرون أن عدد المحتجزين فى سجن بول أى تشاركى فى كابول قد بلغ ٢٠٠٠ (سجين) .

وأمام عجز تراقى عن القضاء على المقاومة ، قاد رئيس الوزراء ، حفيلز الله أمين بمساندة السوفييت انقلابا دمويا ضد تراقى قتل فيه الأسيراء أثناء تبادل إطلاق النار فى قصر الشعب . وأعلنت استقالة تراقى لأسباب صحية وتعيين أمين رئيسا فى ١٦ سبتمبر ، ولم تعلن الوفاة الا بعد أيام .

ولم يؤد هذا الانقلاب الا الى مزيد من اراقة الدماء واشتدت حمدة المقاومة وازدادت انتشارا فى كافة أنحاء البلاد . وبدأت حملة اغتالات ضد النظام وضد السوفييت واستمر وضع الحكومة فى تدوير .

وأمام عجز حفيلز الله أمين بدوره عن مواجهة الثورة الشعبية المتأججة فى البلاد ، قام الاتحاد السوفييتى يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ بفضوه السافر لأفغانستان الذى استخدمت فيه أحدث الأسلحة . وقتل حفيلز الله أمين وعدد من معاونيه وجرد الجنود والمستشارون السوفييت بعض وحدات الجيش الأفغانى من السلاح .

وأعلن أن بابرارك كارمل زعيم جناح بارتشام قد انتخب رئيسا جديدا لأفغانستان ، وكان الروس قد نقلوه جوا من منفاه فى أوروبا الشرقية الى أفغانستان بعد الانقلاب الذى أطاح بحفيلز الله أمين . وأعلن بابرارك كارمل أنه قد طلب مساعدة الروس لوضع حد لاضطرابات الناجمة عما سماه تدخل القوى الامبريالية فى شئون أفغانستان مدعيا أن حفيلز الله أمين قد قتل

لأنه كان عميلاً للخابرات الأمريكية ، ولقتله العديد من المواطنين . وعند ما سئل لماذا لم يتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد هذا التدخل كان رده أنه مسن الطبعي أن ينجأ المرء عند الخطر إلى جيرانه وأصدقائه !

وبعد الفزو السوفييتي تدفق الآلاف من المدنيين السوفييت إلى البلاد ليسيطروا على جميع جوانب الحياة الاقتصادية في ظل وجود عسكري سوفييتي قوي . وقد بلغ عدد القوات السوفيتية في أفغانستان حتى كتابة هذه السطور ما يقرب من مائة وعشرة آلاف جندي . وتصدت المقاومة الشعبية للقوات الفائزة التي حاولت تحطيم الثورة باتباع أساليب البطش والارهاب كهدم القرى وقتل الآلاف ، واستعمال الأسلحة الفتاكة والخازات السامة ، دون جدوى ، واشتد المجاهدون وتدفع اللاجئين إلى باكستان .

رد الفعل العالمي للاحتلال السوفييتي لأفغانستان
وعجز مجلس الأمن الدولي عن ادانة الاحتلال

قوبل العدوان السوفييتي الصارخ على أفغانستان بادانة صريحة من قبل
الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ، فباستثناء عدد ضئيل من الدول المنحازة
الى الاتحاد السوفييتي انتقد المجتمع الدولي بأكمله تقريرا الغزو السوفييتي
لأفغانستان الذي وصف بأنه غرق فاضح لمبادئ أساسية في القانون الدولي ،
لا يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، لاسيما أن المعتدي هو
دولة كبرى تحتل في مقدمة الدول المسئولة عن الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام
في العالم .

مجلس الأمن يمجز عن ادانة الغزو السوفييتي :

ولقد كان من الطبيعي أن تعرض قضية لها مثل هذه الخطورة على السلام
على مجلس الأمن ، لمنع تدوير الموقف ، ومن ثم بدأت مجموعة الدول الاسلامية
والدول غير المنحازة فورا في اجراء الاتصالات اللازمة لاثارة المشكلة في الامم
المتحدة . وأسفرت هذه الاتصالات عن عقد جلسة خاصة لمجلس الامن في أوائل
يناير لمناقشة القضية . وفي ٧ يناير قدم الى المجلس مشروع قرار يؤكد استقلال
وسيادة كل دولة كمبدأ اساس من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ويشجب بشدة
التدخل المسلح في أفغانستان ، ويؤكد وجوب احترام سيادتها واستقلالها ،
كما يدعو في الفقرة العاملة الرابعة الى " الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع
القوات الاجنبية من أفغانستان ليتمكن شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به
واختيار أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو متحرر من التدخل أو الاكراه
او التقييدات الخارجية من أي نوع كان " . (١)

(١) ملحق / ١ - مشروع القرار المقدم الى مجلس الأمن في ٧ يناير ١٩٨٠ .

ولكن بالرغم من الادانة شبه الجماعية للتدخل السوفييتي ، استعمل الأخير حق النقض (الفيتو) فتمطّل التصويت ، وانتهت جلسة مجلس الأمن يوم ١٠ / ١ / ٨٠ بتوجيه طلب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعقد دورة استثنائية لمعالجة مشكلة أفغانستان . (٢)

ولم يستطع الفيتو السوفييتي اسكات المعارضة الدولية العنيفة للغزو السوفييتي لأفغانستان ، وواصلت أسرة المجتمع الدولي التعبير عن سخطها سواء بالعمل الانفرادي ، أو بالعمل الجماعي في المحافل الدولية والاقليمية والشعبية ، ففي نفس الوقت الذي وضح فيه عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار ضد الاحتلال السوفييتي لهذا البلد الاسلامي ، اعلنت الدول العربية المعتدلة ادانتها للاحتلال ، كما ادانه أيضا العراق ، وهو عضو بارز في مجموعة دول الرفض .

وفي ٢٠ يناير ١٩٨٠ الرئيس كارتر المجتمع الدولي الى النظر في نقل أو تأجيل أو إلغاء دورة الألعاب الاولمبية الصيفية ، التي كانت ستعقد في موسكو ، اذا لم يتم سحب القوات السوفيتية كليا من أفغانستان في غضون شهر من تاريخه . وقد أيدت الحكومة البريطانية والبرلمان بقوة دعوة الولايات المتحدة لمقاطعة دورة الألعاب الاولمبية تلك ، كما اعلنت عدة دول عزمها على مقاطعتها عند انتهائها المدة التي حددها الرئيس كارتر ، دون أن يسحب الاتحاد السوفييتي قواته من أفغانستان .

كذلك اتخذت دول متعددة من دول العالم الحرا إجراءات اقتصادية منفردة ضد الاتحاد السوفييتي ، فقررت الحكومة الأمريكية الحد من بيع الحبوب

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٢ (١٩٨٠) المؤرخ ٩ يناير ١٩٨٠ .

اليه ، وتخفيض نقل التكنولوجيا التي يحتاجها بشدة . كما أعلنت المملكة المتحدة تخفيضاً في إعانات التصدير إلى الاتحاد السوفييتي ، وفرضت استراليا ونيوزيلنده عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفييتي وخفضت اتصالاتها معه . ونددت حكومة اليابان علناً بالغزو السوفييتي وألغت مساعدتها لأفغانستان . وقد نددت دول أمريكا اللاتينية جميعها بالأعمال السوفيتية ، باستثناء كوبا ونيكاراجوا وجرانادا وعلى الرغم من امتناع حكومة الهند عن التنديد علناً بالاتحاد السوفييتي أعرب المسؤولون فيها عن قلقهم من أن تؤدي الأزمة الأفغانية إلى تهديد استقرار المنطقة وحشوا على انسحاب القوات العسكرية السوفيتية في أفغانستان . هذا ولم يخل حتى العالم الشيوعي من أصوات تعترض على التصرفات السوفيتية . فعلاوة على الصين والبايما المعروفتين بمناوئتهما للاتحاد السوفييتي ، انتقدت كل من رومانيا ويوغوسلافيا التدخل السوفييتي في أفغانستان ، كما أعربت كوريا الشمالية عن قلقها بشأن هذا التدخل ورفضت وفدها في مؤتمر للبرلمانيين من ١٢ دولة شيوعية عقد في فبراير ١٩٨٠ تأييد قرار يعرب عن التضامن مع نظام بابرارك كارمل . (٣)

وعلى الصعيد الشعبي ، أنشأت جامعة الشعوب الإسلامية والعربية مكتباً لشؤون أفغانستان وعقدت اجتماعاً استثنائياً في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الأفغاني حضره قادة الجهاد الأفغاني الذين حضروا إلى القاهرة بدعوة من أمين عام الجامعة ، كما اتشدت جمعيتهما التأسيسية عدة قرارات بشأن القضية الأفغانية تهدف إلى تأمين تضامن الشعوب العربية والإسلامية مع شعب أفغانستان المجاهد وتقدير المعون له في كفاحه ضد الاستعمار السوفييتي وتركيز الجهود للعمل على إدانة الغزو السوفييتي لأفغانستان في المحافل الدولية والإقليمية والوطنية والمنظمات المعنية بحفظ السلام وحقوق الإنسان .

(٣) وكالة الاتصال الدولي للولايات المتحدة الأمريكية ، المغزى المالي لاحتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان (بدون تاريخ) ، ص ٥٥ .

كما اجتمعت محكمة الشعوب الدائمة في ستوكهولم في الفترة من ١-٣ مايو ١٩٨١ للبحث موضوع التدخل السوفييتي في أفغانستان ، وبعد أن استمعت إلى آراء وشهادات العديد من رجال القانون والعلماء والصحفيين العالميين أصدرت حكمها بأن وجود القوات السوفيتية في أفغانستان يخالف مبادئ القانون الدولي ، كما يعتبر عدوانا يحرمه ميثاق الأمم المتحدة وينطبق عليه تعريف الحرب العدوانية في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ (٣٠ د) ورقم ٢٦٢٣ (٢٥ د) . كما أدانت المحكمة الاتحاد السوفييتي لانتهاكه حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره طبقا للبند الخاص من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . (٤)

وقد انعكس هذا السخط والقلق العالميان في القرارات التي اتخذتها المنظمات الدولية بصدور القضية وفي الحلول والمبادرات التي تقدمت بها بعض الدول منفردة أو عن طريق المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها . ومن الطبيعي أن تكون تلك القرارات والمبادرات نتيجة لتفاعل آراء الأطراف المعنية مع تطورات الموقف في أفغانستان والمتغيرات الدولية التي حدثت منذ الغزو السوفييتي . لذا رأينا أن نتناول في الصفحات التالية تطورات القضية على الصعيد الدولي حسب الترتيب الزمني قبل أن نوجز مواقف الأطراف المعنية .

تطورات القضية الأفغانية في الفترة من يناير ١٩٨٠ حتى سبتمبر ١٩٨١

القضية أمام الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة :

اثر انتهاء جلسة مجلس الأمن السابق الاشارة اليها ، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الطارئة ، وبعد بحث الموضوع أصدرت بيـــــــــــــــــنوم ١٤ / ١ / ١٩٨٠ بأغلبية ١٠٤ صوتا ضد ١٨ وامتناع ١٨ عن التصويت قرارا أعربت فيه عن قلقها العميق للتطورات الأخيرة في أفغانستان ولتدقيق اللاجئين منها ،

وللتصعيد الخطير في الموقف المتوتر هناك ، والتنافس المتزايد الذي يعود بالضرر على مصالح الدول ، وخاصة دول عدم الانحياز .

ولقد أقرت الجمعية العامة عن أسفها الشديد للتدخل المسلح الأجنبي في أفغانستان وناشدت كافة الدول احترام السيادة والسلامة الإقليمية ، والاستقلال السياسي والوضع غير المنحاز لأفغانستان حتى يتمكن شعبها من تقرير شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسية والاجتماعية دون أي تدخل أو قسراً أو قمع من أي نوع كما ناشدت الجمعية في ذات القرار كافة الدول والمنظمات الدولية تقديم المساعدة للاجئين الأفغان بالتعاون مع المفوض العام للاجئين بالأمم المتحدة ، ودعت كافة الأطراف المعنية إلى العمل من أجل تحقيق الظروف اللازمة لعودتهم طوعاً أو كراهة . وأخيراً دعت الجمعية العامة مجلس الأمن للنظر في الطرق والوسائل التي يمكن أن تساعد في تنفيذ القرار . (٥)

وجدير بالذكر أن ٥٦ دولة من بين دول عدم الانحياز قد صوتت مع قرار الجمعية العامة مقابل ٩ أصوات ، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بالرغم من أن القرار جاء خلواً من أي إدانة أو شجب أو تنديد بالاتحاد السوفيتي أو الإشارة له بالاسم ، إلا أن ست دول عربية لم تصوت لصالح القرار رغم لهجته الهادئة . فقد كانت اليمن الديمقراطية من بين الدول التي عارضت القرار . وكانت كل من الجزائر وسوريا واليمن الشمالية من بين الدول التي امتنعت عن التصويت ، بينما تغيب كل من السودان وليبيا عن الاجتماع الذي جرى فيه التصويت على القرار .

المؤتمر الإسلامي يبحث القضية في دورة ثالثة :

عقد المؤتمر الإسلامي دورة ثالثة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يناير ١٩٨٠ في اسلام آباد اشتركت فيها ٣٦ دولة إسلامية لمناقشة القضية التي أفغانستان

(٥) ملحق ٢ - قرار الجمعية العامة د.أ.ط - ١/٦

وأصدر بشأنها قراراً في ٢٩ يناير يحرب فيه عن قلق الدول الإسلامية لتدخل الاتحاد السوفييتي وعدوانه على الشعب الأفغاني ، ويدعو كافة الشعوب والحكومات الى مواصلة ادانة هذا العدوان بوصفه عدواناً على حقوق الانسان وانتهاكاً للحريات الشعوب لا يمكن تجاهله ، ويطالب بالانسحاب من أفغانستان ويقرر تعليق عضوية أفغانستان في منظمة المؤتمر الاسلامي ويدعو الدول الاعضاء الى قطع العلاقات الدبلوماسية معها حتى يتم الانسحاب الكامل للقوات السوفيتية من الاراضي الأفغانية . كما أوصى المؤتمر جميع الدول والشعوب بتأييد الشعب الأفغاني والتضامن معه في نضاله العادل لحماية عقيدته واستقلاله الوطني ، ولاسترداد حقه في تقرير مصيره ، وموازرة اللاجئين الأفغان وتأييد الدول المجاورة لأفغانستان ، وبالإضافة الى ذلك ، اقترح المؤتمر أن تعيد الدول الأعضاء النظر في الاشتراك في دورة الألعاب الاولمبية في موسكو اذا لم يسحب السوفييت قواتهم من أفغانستان . (٦)

لجنة حقوق الانسان الدولية تدين تصرفات الاتحاد السوفييتي في أفغانستان :

كذلك بحثت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في اجتماعها السنوي قضية أفغانستان واتخذت بشأنها قراراً في ١٤ فبراير ١٩٨٠ يدين العدوان العسكري السوفييتي ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع الجنود السوفييت المرافقين فوق الاراضي الأفغانية . وعلى الرغم من أن مندوب الاتحاد السوفييتي في اللجنة قد أعلن أن القرار غير قانوني وغير ملزم لدولته ،

(٦) ملحق / ٣ نص القرار الاجماعي الذي اتخذته المؤتمر في اسلام آباد - يناير

وأنه سوف يزيد من حدة التوتر في آسيا ، فقد صوت مع القرار ٢٧ من أعضاء اللجنة الـ ٤٣ بينما صوت ضده ٨ دول فقط وامتنع عن التصويت ست دول كانت الهند من بينها .

وقد دعا قرار لجنة حقوق الانسان الدول الاعضاء لمساعدة الثوار في كفاحهم ضد النظام القائم في كابول . (٧)

ووصفت يوغوسلافيا والهند اللتان امتنعتا عن التصويت القرار بأنه منحاز الى جانب واحد وأن من شأنه أن يشعل الخلاف بدلا من تقديم حل بناء له ، بينما أوضحت بريطانيا انها صوتت مع القرار لانه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية يستخدم الاتحاد السوفييتي اعدادا كبيرة من الجنود لاحتلال بلد مجاور خارج القارة الأوروبية . (٨)

دول المجتمع الأوروبي تددين التدخل السوفييتي وتقتح تحييد أفغانستان :

كانت دول المجتمع الأوروبي التسع قد ادانت في عدد من المناسبات الاحتلال السوفييتي لافغانستان . فقد اصدر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة في ١٥ يناير ١٩٨٠ تصريحاً ادانوا فيه التدخل السوفييتي في ذلك البلد المسلم ووصفوه بأنه " تدخل صارخ في الشؤون الداخلية لبلد غير منحاز ينتمي الى العالم الاسلامي " (٩) كما اتشد البرلمان الأوروبي في ستراسبورج قراراً مماثلاً في ١٦ يناير ١٩٨٠ . كذلك صدر بيان عن المجموعة الأوروبية ورابطة

(٧) ملحق / ٤ نص قرار لجنة حقوق الانسان .

(٨) ص ١٥٤٠٢ The Asian Recorder, 1980-1981.

(٩) ملحق / ٥ - تصريح وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي بتاريخ ١٥ يناير ١٩٨٠ .

جنوب شرقى آسيا يوم ٨ مارس فى كوالا لامبور بشجب التدغل السوفييتى فى أفغانستان ويدعو الى انسحاب كافة القوى الاجنبية من هذا البلد . (١٠)

الا أن المجموعة الاوروبية لم تقف عند الادانة ، بل حاولت ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة الخطيرة . ففي ١٩ فبراير ١٩٨٠ ، وافقت دول السوق الاوروبية المشتركة ابان اجتماع للتعاون الاقتصادى عقد فى روما على الاقتراح المقدم من لورد كارينجتون للحمل على جمل أفغانستان دولة محايدة خارج نطاق صراعات القوى العظمى .

وأشار لورد كارينجتون فى مؤتمر صحفى الى السوابق التاريخية لحياد أفغانستان ، انه عقد فى القرن الماضى - بعد الحرب الافغانية - اتفاقا بين روسيا وبريطانيا باعتبارها حاكمة للهند تعهد فيها الطرفان بعدم احتلال أفغانستان ، واستمر العمل بذلك الاتفاق حتى حصول الهند وباكستان على استقلالهما عام ١٩٤٧ .

ولقد أصدر وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة بيانا حول الموضوع اعربوا فيه عن عزمهم على مواجهة المشكلة بحزم أكثر من دى قبل ، والعمل على تنسيق مواقفهم مع مواقف حلفائهم وأصدائهم من الذين يهمهم الاستقرار فى المنطقة .

وكان من رأى المجموعة الاقتصادية الاوروبية أنه يمكن لمبادرتهم هذه أن تشكل حلا بناءا للمشكلة يتفق مع قرار الجمعية العامة ويقبله السوفييت بمسند أن

(١٠) ملحق / ٦ - مقتطفات من البيان المشترك للمجتمع الاوربي ورابطة دول جنوب شرق آسيا حول قضايا سياسية - بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٠ .

وضح لهم انهم قد أخطأوا تقدير رن فعل العالم لتد خلعهم العسكري في أفغانستان كما يجوز أيضا على تأييد العالم الاسلامي ومجموعة دول عدم الانحياز . وطبيعى أن الأمل فى قبول الاتحاد السوفييتى لهذا الاقتراح كان مبنيا على فرضية أن الأخير كان سوف يرى فيه مغربا له من مأزقه يتيح له الانسحاب بكرامة والظهور بمظهر الدولة العظمى التى اضطرت اضطرارا لاحتلال دولة صغيرة مجاورة لحماية امنها ضد " التهديدات الخارجية " .

اقتراح باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام فى باكستان :

اقترحت باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام فى باكستان ، فقد دعا محمد ضياء الحق ، رئيس باكستان فى السابع من شهر مارس عام ١٩٨٠ فى خطاب ألقاه فى مؤتمر محلى الى وضع قوات دولية تشترك فيها بعض الدول الاسلامية والدول غير المنحازة والامم المتحدة ، وذلك لضمان عدم تدخل أى جهة كانت فى شئون أفغانستان الداخلية . وأعلن ضياء الحق عن استعداد حكومته لدعوة لجنة دولية فى أى وقت للتفتيش فى معسكرات اللاجئين للتأكد من عدم صدق دعوى أن باكستان تدرب اللاجئين تدريبا عسكريا للحرب فى أفغانستان .

وقبل ذلك كان أفغا شامى - وزير خارجية باكستان - قد صرح بأن بلاده على استعداد للاشتراك فى أية عملية ثنائية أو دولية تستهدف الوصول الى ضمان الدولتين العظميين لاستقلال وحياد وعدم انحياز أفغانستان بعد انسحاب القوات السوفيتية .

حكومة كابول تقسّم شروطها لحل المشكلة :

بعد أن وضح مدى استنكار العالم للتدخل السوفييتى المسلح فى أفغانستان فى الشهور الأولى من الاحتلال ، دأب الاتحاد السوفييتى والنظام المميل فى كابول على التظاهر بالرضا فى التوصل الى حل سلس للمشكلة وان لم تفلح مناوئتهم فى اخفاء حقيقة نواياهم فى الاستمرار فى السيطرة على أفغانستان .

وفى ١٤ مايو - ١٩٨٠ أصدرت حكومة كابول بايعاز من الاتحاد السوفييتى بياناً بالأسس التى تقترحها لتطبيع العلاقات بين أفغانستان وكل من ايسران وباكستان ، وهما الدولتان اللتان تتهمهما حكومة كارمل بايواء وتحريض "المتمردين" ضد الثورة الافغانية " - وقد مدت حكومة كابول برنامجاً للحل السياسى يعتمد على ثمانية مبادئ أهمها اجراء مباحثات مع كل من الدولتين على حدة بهدف التوصل الى اتفاقيات ثنائية للتعاون والصداقة مبنية على مبادئ حسن الجوار والتعهد بالامتناع عن أى نشاطات عسكرية أو عدائية من اراضى طرف على اراضى الطرف الآخر ، ودعوة الافغان المتواجدين فى باكستان للعودة الى بلادهم مع ضمان حرياتهم على أساس قرار العفو الصادر من الحكومة الافغانية فى ١/١/١٩٨٠ ، وحث باكستان والدول المجاورة على تسهيل عودة هؤلاء اللاجئين . كما يتضمن الحل السلى المقترح اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع أى تدخل فى شئون أفغانستان الداخلية وتعهد دول عظمى مقبولة من كل من أفغانستان والدول الأخرى الاطراف فى الاتفاقيات الثنائية المقترحة بضمان احترام الاتفاقيات المبرمة على أن يكون الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ضمن هذه الدول ، وعلى أن تتعهد الولايات المتحدة من جهتها بمنع أى نشاط محاد ضد أفغانستان بما فى ذلك أى نشاط محاد من داخل اراضى أى طرف ثالث .

ويعلق البرنامج انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان على تحقيق مبادئ* سالفة الذكر ، كما يتضمن النص على أن تكون منطقة المحيط الهندى منطقة سلام غالية من أى تحركات عسكرية أو سياسية من قبل "دول غريبة عن المنطقة" . أغيرا يؤكد البيان رفض مناقشة أية مسائل أو مصالح تخص أفغانستان أو اتخاذ أى اجراء أو قرار بشأنها فى غياب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية. (١١)

وقد رفضت باكستان - الحريصة على عدم الاعتراف بنظام كابول - اقتراح أفغانستان - عقد محادثات ثنائية مع نظام كارمل لحل المشكلة .

مناقشة القضية في الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي في اسلام آباد :

كانت مشكلة أفغانستان من أهم بنود جدول أعمال الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في اسلام آباد في الفترة من ١٢ الى ٢٢ مايو ١٩٨٠ . وكما حدث في الدورة الطارئة لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في يناير ١٩٨٠ برزت خلال المناقشات في هذه الدورة أربعة اتجاهات كان أحدها الاتجاه الذي تزعمته اليمن الديمقراطية ، والذي كان يصرح على عدم اجراء أية مناقشات بخصوص الموضوع ، بل وبرفض مجرد ادراج القضية في جدول أعمال المؤتمر على أساس أن في ذلك تدخلا غطيرا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وهي أفغانستان .

أما الاتجاه الثاني الذي تزعمته سوريا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية فكان يرفض توجيه أي ادانة أو شجب أو اتهام للاتحاد السوفيتي باعتباره الصديق الاوحد للعالم العربي ، والاكتفاء بالاعراب عن القلق للتدخل الأجنبي وللموقف الخطير في أفغانستان وللمعاناة التي يلقاها اللاجئين الأفغان ، والعمل من أجل تشجيع الجهود الاقليمية والدولية التي تهدف الى الوصول الى تسوية سلمية لهذه المشكلة .

وكان الاتجاه الثالث ، والذي تزعمته السعودية ودول الخليج ، يدعو الى ضرورة التمدد بالحدود السوفيتي وادانته والاصرار على الانسحاب التام والفوري وغير المشروط للقوات السوفيتية المحتلة من أفغانستان والى تقديم كافة أنواع الدعم العسكري والمالي والسياسي الى المجاهدين الأفغان لتمكينهم من

مقاومة التدخل السوفييتي المسلح واختيار نظام الحكم الذي يريدونه دون تدخل أو قهر أجنبي .

أما الاتجاه الرابع فكان يتراوح بين التأييد الجزئي لأحد هذه الاتجاهات تارة، وتجنب المناقشة تارة أخرى ، أو التغيب كلية عن الاجتماعات والتصويبات لسبب أو لآخر .

وفي يوم ٢٢ مايو ، انتهى المؤتمر أعماله وأكد في قراره الخاص بأفغانستان ما جاء في القرار الذي سبق أن اتخذته في هذا الشأن في الجلسة الطارئة سالفة الذكر حول التدخل السوفييتي في أفغانستان ونتائجه . فالى جانب اعرابه عن قلقه لاستمرار الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان كرر المؤتمر المطالبة بالانسحاب الفوري التام غير المشروط للقوات السوفيتية .

وأكد المؤتمر في قراره أيضا على وجوب احترام حقوق الشعب الأفغاني غير القابلة للتصرف في تحديد نوع حكومته وفي اختيار النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الصالح له ، بعيدا عن أن تدخل أجنبي أو ضغوط أجنبية ، ودعى الى توفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين الافغان الى ديارهم في أمان وشرف ، كما ناشد كافة الدول تقديم المون لتخفيف الام اللاجئين .

هذا ، وقد قرر المؤتمر تكوين لجنة ثلاثية من وزراء خارجية باكستان وايران وأمين عام منظمة المؤتمر الاسلامي لبحث الطرق والوسائل المناسبة ليجاد حل شامل لأزمة أفغانستان ، بما في ذلك عقد المشاورات اللازمة والدعوة لمؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة أو خارج إطارها لحل المشكلة . كما أعرب المؤتمر عن أمل الدول الاسلامية في أن تقوم الدول غير المنحازة بدور فعال من أجل تحقيق سلام شامل لمشكلة أفغانستان يتفق مع القرار الحالي ، وذلك بهدف تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم ، وتحقيقا لأهداف وأغراض حركة عدم الانحياز .

ولقد تميّز هذا القرار من القرار السابق اتخاذه في شهر يناير بخلوه من أى ادانة أو شجب أو تنديد صريح بالاتحاد السوفييتى ، ومن أى نصوص تتعلق باتخاذ اجراءات ضد الاتحاد السوفييتى أو النظام القائم فى كابول ، كما تميّز أيضاً باتجاهه لتدويل المشكلة الافغانية باشتراك حركة عدم الانحياز والامم المتحدة فيها ، مع التركيز على أسلوب البحث عن حل سلمى للمشكلة .

وقد رد شاه محمد دوست وزير خارجية النظام الماركسى فى أفغانستان على القرار فى مؤتمر صحفى يوم ٢٧ مايو قال فيه ان القرارات التى اتخذت فى الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامى غير شرعية وغير ملزمة لبلاده ، ومن ثم رفضت حكومة كارمل اجراء محادثات مع اللجنة الثلاثية . (١٢)

اجتماع قمة الهندية ومناورة أخرى للاتحاد السوفييتى :

فى أواخر شهر يونيه من العام الماضى اجتمع قادة الدول السبع الصناعية الكبرى فى الهندية وأصدروا بياناً يؤكدون فيه اصرارهم على عدم قبول الاحتسالات السوفييتى التسليح لافغانستان فى الحاضر ولا فى المستقبل ، ان أنه يتنافى مع ارادة الشعب الافغانى ، كما يتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة والجهود الرامية الى تحقيق الوفاق الحقيقى ويهدد أمن المنطقة والعالم أجمع .

وأكدت المجموعة فى بيانها مساندتها لمبادرة المؤتمر الاسلامى ولكل الجهود الرامية لتحقيق استقلال وأمن دول المنطقة السياسى ، وتأييدها الكامل لسلالات التى أعلنتها الغالبية المظنمى لدول العالم فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة . (١٣)

(١٢) المرجع السابق ص ١٥٥٦-١٥٥٦١ .

(١٣) المرجع السابق ص ١٥٦٥٤ .

وفى نفس الوقت، أعلنت وكالة تاس أن الاتحاد السوفييتي يعتزم سحب بعض قواته من أفغانستان ليثبت التزامه بإيجاد حل للمشكلة .

ولقد أحدث هذا النبأ ردود فعل عديدة فى الدوائر الدولية ، فبينما وصفته الهند بأنه خطوة فى الاتجاه الصحيح ، أعلنت اللجنة الدائمة للمؤتمر السلامى أن الانسحاب التام غير المشروط فقط يمكن أن يكون أساسا لإيجاد حل سلمى لمشكلة أفغانستان .

أما قيادات الدول السبع المجتمعمة فى البندقية فقد أعلنت ترحيبها بالانسحاب الجزئى من أفغانستان اذا كان سيؤدى الى انسحاب تام ودائم من البلاد .

ولعل وصف الصين للعرض السوفييتي بأنه كان مجرد مناورة لتحويل أنظار العالم عن قمة البندقية كان أقرب الى الحقيقة ، فقد أثبتت الأيام أن الاتحاد السوفييتي وحكومة كابول يعمدون الى اصدار مثل هذه التصريحات التى توهى بالعرونة اهان أو قبيل انمقاد المؤتمرات الدولية أو الإقليمية التى يناقش فيها موضوع أفغانستان بهدف امتصاص الانتقادات المتوقعة لاستمرار الاحتلال السوفييتي لأفغانستان أو على الأقل للتخفيف من حدتها .

مناقشة القضية فى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة :

عرضت القضية الأفغانية مرة أخرى على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والثلاثين ، وبعد مناقشات دامت ثلاثة أيام أصدرت الجمعية العامة فى ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠ قرارا مؤكدا لما جاء فى قرار الجمعية العامة السابق بشأن الموضوع ، تعرب فيه عن أسفها الشديد للتدخل المسلح فى أفغانستان وتطالب بالانسحاب القوات الأجنبية الفورية من أراضيها ، وتدعو مجلس الأمن للنظر

ففسى السبل والوسائل التي تساعد على تنفيذ ما جاء به القرار ، كما تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام في السعي للوصول الى حل للمشكلة ، وعن أملها في أن يستمر في تقديم المبرور في هذا الصدد بما في ذلك تعيين ممثل شخص له للعمل على تحقيق التسوية السلمية المنشودة وتوفير الضمانات المناسبة لعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها ضد استقلال وسيادة الدول المجاورة وسلامة أراضيها على أساس ضمانات متبادلة ، والالتزام بعدم التدخل في شئون هذه البلاد الداخلية ، والمراعاة الكاملة لميثاق الأمم المتحدة . وفسى النهاية تقرر الجمعية العامة اذ راج بند بعنوان " الموقف في أفغانستان " في مشروع جدول أعمال دورتها السادسة والثلاثين .

ويلاحظ من استعراض نتيجة التصويت على القرار الجديد أن الدول المعارضة الاثنى عشر والمشريرين ، قد ضمت سوريا بالإضافة الى اليمن الديمقراطية ، بينما كانت الجزائر ضمن الدول الاحدى عشرة الممتنحة عن التصويت . (١٤)

كما يلاحظ أن القرار الجديد - شأنه في ذلك شأن القرار السابق - لم يستخدم أى عبارات ادانة أو تنديد بالعدوان السوفييتى . كذلك تجنب القرار ذكر اسم الاتحاد السوفييتى في ديباجته أو في أى فقرة من فقراته ، واهتم بإبراز الدور الذى يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة للوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الافغانية باعتبارها مشكلة يتعين حلها توفير ضمانات متبادلة مناسبة بين أفغانستان والدول المجاورة لها بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها او التدخل في الشئون الداخلية فيما بينها .

القضية الافغانية في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث :

كانت مشكلة أفغانستان من أبرز القضايا التي تعرض لها المؤتمر الذي انعقد في الطائف في الفترة من ٢٥ - ٢٩ يناير ١٩٨١ وحضره ممثلون عن ٣٨ دولة اسلامية .

وقد ورد ذكر المشكلة الافغانية في الوثيقتين اللتين صدرتا عن المؤتمر وهما بلاغ مكة المكرمة ، والبيان الختامي لمؤتمر القمة الاسلامي الثالث . وكانت اللهجة التي تناولت مشكلة أفغانستان في هاتين الوثيقتين مخففة للغاية ، ولم تتضمن الفقرات المعنية بالمشكلة أية ادانة أو شجب أو تنديد بالاتحاد السوفييتي ، اذ كان المسؤولين السوفييت قد وفقوا في اقناع وزير خارجية باكستان اغا شاهي قبيـسـل ان عقاد المؤتمر في أن يمتنع بدوره المؤتمرين بالتخفيف من حدة انتقاداتهم للاتحاد السوفييتي ، وقامت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بالضغط على المؤتمرين لتخفيف صياغة القرار الخاص بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، كما دافع ياسر عرفات بشدة عن وجهة النظر القائلة بعدم توجيه ادانة عنيفة للفرع السوفييتي في أفغانستان .

ولقد أعرب المؤتمر في بلاغ مكة عن تصميمه على الاستمرار في دعم الشعب أفغانستان والتضامن معه في جهاده في سبيل حريته واستقلاله ، دون الدخول في أية تفاصيل حول هذا الدعم . كما أعرب المؤتمر عن قلقه ازاء الموقف الناجم عن التدخل الاجنبي المسلح دون ذكر اسم الاتحاد السوفييتي . وأكد البلاغ من جديد المزمع على السعي لايجاد حل سياسي للزومة على أساس الانسحاب الفوري واحترام الاستقلال السياسي والوحدة التلوية والطابع غير المنحاز لأفغانستان والحقوق الثابتة للشعب الأفغاني من أجل تقرير مصيره .

وفى البيان الختامي ، أعلن المؤتمر في قراره الختامي بأفغانستان الذي صدر بتاريخ ٢٩ يناير عن قلقه الشديد لاستمرار التدخل الأجنبي المسلح في أفغانستان ولأوضاع اللاجئين الأفغان ، ودعا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أرض أفغانستان وتوفير المساعدات للاجئين ، وتحقيق الظروف المواتية لعودة تهم إلى بلادهم ، ومضاعفة الجهد لتخلي أفغانستان دولة إسلامية مستقلة غير منحازة .

وأكد مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في قراره التزام منظمة المؤتمر الإسلامي بمواصلة السعي لحل قضية أفغانستان ، وأوصى اللجنة الوزارية المشكلة من الأمين العام للمنظمة ووزير خارجية إيران وباكستان والتي تم توسيعها بضم وزير خارجية غينيا وتونس بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثلها الخاص في مساعيها لإيجاد حل عادل للوضع في أفغانستان .

ويتضح مما تقدم أنه بالرغم من أن المؤتمر قد انعقد على أعلى مستوى وبمشاركة غالبية ملوك ورؤساء الدول الإسلامية في اجتماعاته وقراراته ، فقد تراجع خطوات السعي وراء من موقفه السابق في مؤتمر اسلام آباد ، إذ تجنب أية إشارة تسيء إلى الاتحاد السوفييتي أو توصمه بالعدوان ، واكتفى بأن أعرب عن قلقه للتدخل الأجنبي المسلح وبالمطالبة بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان دون ذكر اسم الاتحاد السوفييتي ، إلا أن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث قد تميز على مؤتمر اسلام آباد بسماحه للمجاهدين الأفغان بحضور المؤتمر لعرض القضية الأفغانية كوفد أفغاني وليس كأعضاء في وفد دولة أخرى ، كما كان الحال في مؤتمر اسلام آباد حيث حضر المجاهدون الأفغان كأعضاء في الوفد الإيراني .

الاقتراح الفرنسي بم عقد مؤتمر دولي لبحث الوضع في أفغانستان :

أبان انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الثالث ، اقترح الرئيس الفرنسي جيسكار د يستان في مقابلة تليفزيونية يوم ٢٧ / ١ / ٨١ تناول فيها الأوضاع الدولية الراهنة ، عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة أفغانستان يضم الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى جانب ايران وباكستان والهند وبعض الدول الاسيوية الأخرى ، وأمر ب عن أمه في أن يسفر المؤتمر المقترح عن وضع حد للتدخل الاجنبي في شئون أفغانستان واعادتها الى وضعها غير المنحاز .

ولقد تفاوتت ردود الفعل التي لقيها الاقتراح . فأعلن وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيج ترحيبه بالاقتراح ، بينما لزم المسؤولون السوفييت الصمت ، وان قامت وكالة تاس بالرد غير المباشر على الاقتراح بتأكيد ها لموقف موسكو المبدئي الذي يرفض أى حل للمشكلة الافغانية لا يقوم على المقترحات التي أعلنتها حكومة كابول في شهر مايو ١٩٨٠ .

وقد اعترضت باكستان في أول الأمر على الاقتراح الفرنسي على أساس أنه يتمارض مع دعوتها لحل المشكلة في نطاق الدول الاسلامية ، كما يشكل عائقا يحول دون تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة ، ودون اجراء مباحثات بينها وبين ممثلين عن الحزب الحاكم في كابول تشترك فيها بعض الدول الأخرى بهدف تخفيف حدة التوتر على الحدود . ولكن باكستان عادت فاتخذت موقفا أكثر اعتدالا من الاقتراح الفرنسي ، إذ طلب الرئيس ضياء الحق من الصحف الباكستانية الاهتمام بالعناصر الايجابية فيه .

القضية في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز :

سيطرت المشكلة الافغانية على مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الأخير الذي انعقد في نيودلهي في الفترة من ٩ الى ١٣ فبراير ١٩٨١ منذ

اللحظة الأولى لا اجتماعاته . وبينما ألحت باكستان فى المطالبة بادانة الفنزوة السوفييتى وبانسحاب القوات المحتلة من الاراضى الأفغانية ، وعلقت التفاوض مع النظام الماركسى فى كابل على موافقة ايران على الاجتماع الثلاثى - وكانت ايران قد رفضته - أعلنت الهند معارضتها لأى اشارة الى السوفييت فى أى قرار يتخذ بصدد المشكلة بحجة الحرص على رأب الصدع الذى يهدد حركة عدم الانحياز ، واقترحت أن يكتفى المؤتمر بالدعوة الى التخفيف من حدة التوتر فى المنطقة والعمل على الوصول الى تسوية سياسية للمشكلة .

وجدير بالذكر أن السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند كانت قد تلقت رسالة من بابر كاركامل يحرب فيها عن أمه فى أن يرحب المؤتمر بالإقتراحات كابل لحل مشكلة أفغانستان كما تلقت أيضا رسالة من الرئيس السوفييتى ليونيد بريجنيف يزعم فيها أن موقف موسكو من المشكلات الدولية هو نفس الموقف الذى تتخذه الدول النامية أو قريب منه .

وقد اشتركت حكومة كابل فى هذا المؤتمر مما يعنى شبه اعتراف بهم، وتحدث وزير خارجيتها شاه محمد دوست أمام المؤتمر محلنا رفض بلاده لوساطة أى دول خارج المنطقة أو أى منظمة دولية ، موضحا أن بلاده ترفض اصدقاء الطابع الدولى على أى مباحثات تجرى لحل المشكلة ، وتعرض على ابقائها محصورة بين بلاده وبين الباكستانيين والىانيين . إلا أنه قبل حضور ممثل أمين عام الأمم المتحدة المباحثات الثنائية التى قد تجرى مع كل من ايران وباكستان كمراقب فقط . وكرر رفض حكومته لأن تكون هذه المباحثات ثلاثية .

وقد استطاعت الدول المشتركة فى هذا المؤتمر التغلب على المعارضة القوية من الدول الموالية للاتحاد السوفييتى وعلى رأسها كوبا وفيتنام ، والتسى اشترك معهما فيها اليمن الديمقراطية وليبيا وسوريا ، واتخذ المؤتمر قرارا يدعو

الى تسوية المشكلة الافغانية تسوية سياسية عاجلة تقوم على أساس انسحاب القوات الاجنبية والحفاظ على الاستقلال السياسى لأفغانستان وعلى سيادتها وسلامة أراضيها ووضعها كدولة فيرمحازة ، وتمكين شعبها من تقرير مصيره دون أى تدخل خارجى .

ولقد لفت الأنظار محاولة اليمن الديمقراطية فى الساعات القليلة السابقة للتصويت على القرار الحصول على اعتراف صريح من حركة عدم الانحياز بنظام كامل وذلك باستخدام اسم أفغانستان الجديد وهو " جمهورية أفغانستان الديمقراطية " ، الا أن الوفود تنهت للهدف من وراء هذه المناورة ، وقامت بنشاط مكثف اسفر عن احباط المحاولة والعودة الى التسمية القديمة . ومن هنا يمكن اعتبار القرار الذى لم يضاف جديدا الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا ايجابيا من حيث تغلبه على التيار المؤيد للاتحاد السوفيتى و الذى كان يعمل جاهدا على اضافة الشرعية على النظام القائم فى كابول وقرار تدخسل الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان .

مبادرة دول المجتمع الأوروبى لحل المشكلة :

فى ٣٠ يونيو ١٩٨١ اصدر المجتمع الاقتصاى الاوروبى بيانا يدعو فيه الى عقد مؤتمر دولى لايجاد حل سياسى لمشكلة أفغانستان ، واكد لـورد كارنجتون وزير الخارجية البريطانية ورئيس مجلس وزراء المجتمع الاوروبى فى مؤتمر صحفى عقد فى يوم ٦ يوليه عزمه على الذهاب الى موسكو للتحدث مع وزير خارجيية الاتحاد السوفيتى بخصوص هذه المبادرة .

والمعروف أن لورد كارينجتون هو صاحب اقتراح المجتمع الأوروبى
وكان قد عرضه على زملائه ابلان الاعداد للقاء المجموعة فى لوكسبورج وقوبل
بحماس شديد . كما قام كلود شيسون وزير خارجية فرنسا بتنقيحه قبل قيام
السفير البريطانى فى موسكو بتقديمه رسميا الى حكومة الاتحاد السوفييتى .

وكان لورد كارينجتون قد حصل مسبقا على مساندة الحكومة الباكستانية
للمشروع ، بل ان الحكومة الباكستانية عرضت أن يعقد المؤتمر المقترح فى
اسلام آباد .

وقد قوبلت المبادرة الاوربية بارتياح كبير فى أنحاء العالم المتوسط
شعور بأنه من الممكن التوصل على أساسه الى حل للمشكلة يكون مقبولا من
الأطراف المعنية ، وكان وراء هذا التفاؤل ما بدا من رغبة الاتحاد السوفييتى
فى الانسحاب ، الأمر الذى عزاه المراقبون السياسيون فى الغرب الى الصعوبات
التي تواجهها القوات السوفيتية من جراء المقاومة الأفغانية الحنيفة ، ومن تبرم
الجنود السوفييت المتزايد بحرب تنذر بأن تكون " فيتنام " الاتحاد السوفييتى
بالاضافة الى ادراك المسؤولين السوفييت الحقيقة أن احتلالهم لافغانستان قد
أدى الى تجميد العلاقات بين الشرق والغرب والى انخفاض شعبية الاتحاد
السوفييتى بين دول العالم الثالث والعالم الاسلامى بنوع خاص ، وفقدانه لكثير
من الأصدقاء على كلا الصعيدين .

وبالفعل كانت قد صدرت بعض تلميحات من موسكو قبل اعلان المبادرة
الاوروبية تشير الى أن الروس لن يعارضوا بالضرورة محاولة جديدة لاخراجهم
من المأزق الذى وقعوا فيه ، والذى أثبتت الأيام أنه أعنف مما كانوا يتوقعون بل
ان مستر بريجنيف كان قد صرح - على حد قول لورد كارينجتون - أن فكرة عقد
مؤتمر دولى حول أفغانستان فكرة مقبولة .

وبالرغم من ان المحاولات السابقة لعقد مؤتمر دولي حول أفغانستان كانت قد باءت كلها بالفشل ، الا أن تلك المؤتمرات شجعت لورد كارينجتون على القيام بتحطيم الجليد والذهاب الى موسكو فيكون بذلك أول سياس بريطاني كبير يزور الاتحاد السوفييتي بعد غزو القوات السوفيتية لأفغانستان في ديسمبر

٠١٩٧٦

وكان الهدف من وراء الزيارة هو اغراء الاتحاد السوفييتي على الدخول في مفاوضات لانهاء احتلال أفغانستان . ولقد سافر رئيس مجلس وزراء المجتمع الأوروبي الى موسكو في نهاية الاسبوع الاول من شهر يولييه لعرض المبادأة باسم المجتمع على المسؤولين السوفييت . وقد حرص لورد كارينجتون أن يعلن قبل سفره أن الاقتراح الأوروبي يتمتع بمساندة الإدارة الأمريكية الجديدة ورضا معظم دول العالم الثالث الذين يهمهم وضع حد للحرب في أفغانستان وتمكين هذا البلد من العودة الى وضعه غير المنحاز ، كما حرص عند تقديمه المشروع الى مستر اندريه جروميكو على تبيان أن الاقتراح قد أخذ في الاعتبار وجهات نظر الاتحاد السوفييتي وأنه يمثل محاولة جادة لحل مشكلة خطيرة .

وتتلخص المبادرة الأوروبية في الدعوة الى مؤتمر دولي يعقد على مرحلتين تتم كل منهما الأخرى ، وذلك لبحث قضية أفغانستان من جميع جوانبها بهدف الحصول على موافقة الاتحاد السوفييتي على سحب قواته تدريجيا من أفغانستان كجزء من اتفاقية دولية لتأمين حدود هذا البلد ومبادئ واعادته الى صف الدول غير المنحازة .

وينص بيان المجتمع الأوروبي على أن يدعى الى المؤتمر في المرحلة الاولى كل من الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الى جانب كل من باكستان والهند وايران وسكرتيري الامم المتحدة والمؤتمر الاسلامي أو مثليين

عنهما- وفي هذه المرحلة الاولى يناقش موضوع انسحاب القوات السوفيتية وموضوع التهديدات الخارجية لأفغانستان- وقد اعتبرت مناقشة هذه النقطة الاخيرة فى المرحلة الاولى للمشروع نوعا من التنازل للاتحاد السوفيتى الذى طالما ادعى أن وجوده فى أفغانستان إنما هو لمواجهة الخطر الخارجى الذى تتعرض له البلاد من جراء دعم قوى أجنبية " للمتمردين " على الحكومة الشرعية للبلاد ، وان كان ما قصد به المجتمع الأوروبى فى الواقع هو مناقشة التدخل الاجنبى أيضا كان مصدره .

اما المرحلة الثانية فهى أكثر تحقيدا ، ان تتعلق بالتنظيم السياسى الداخلى لأفغانستان ، وتتطلب اشراك ممثلين عن الحزب الحاكم فى كابول وممثلين عن المجاهدين الافغان فى المبادرات مع المشتركين فى المرحلة الاولى .

وأعرب المجتمع فى نهاية بيانه المذكور عن استعداده لتقديم مقترحات أخرى فى وقت لاحق تتناول تفاصيل الاعداد للمؤتمر ، كما أعرب عن اعتقاده الراسخ أن اقتراحه يعتبر خطوة بناءة لحل المشكلة ، مهيئا بالمجتمع الدولى أن يسانده فى سبيل تخفيف هذا التوتر الدولى وانهاء معاناة البشر .

موقف الاتحاد السوفيتى من المبادرة :

ولقد ترقب العالم موقف السوفييت من الاقتراح باهتمام بالغ ، ان كان من المعروف أن الرئيس بريجنيف كان قد رفض فى يناير الماضى اقتراح اغاشاهى وزير خارجية باكستان دعوة سكرتير عام الامم المتحدة لاجراء مباحثات تحت اشرافه بين باكستان وايران والهند والنظام الحاكم فى كابل ، وأصر على أن تكون المباحثات ثنائية ومباشرة مع كل من باكستان وايران ، وعلى أن يسبق انسحاب

القوات السوفيتية من أفغانستان اعتراف رسمي بحكومة بآبراك كارول ، فلو ان الروس اصرروا على هذا الشرط الأخير لسقط المشروع من أساسه ان من الصعب التوفيق بين طلب الاتحاد السوفيتي أن يكون له حكومة " صديقة " في أفغانستان مع مطلب الغرب في أن تكون الحكومة في هذا البلد غير خاضعة لاي تدغسل أجنبي .

ومن المسلم به أن الاتحاد السوفيتي يفضل أن يجد حلا للمشكلة يستبعد الغرب ، ويجمع بين باكستان والهند وإيران في اتفاقية أمن اقليمية تحت رعايته . ولكن بعض المعلقين ظنوا أن الصعوبات التي يواجهها الاتحاد السوفيتي في أفغانستان وبولندا قد تجعله يحجم عن رفض المشروع كلية ويتمشى معه ، ولو الى حد ما ليتيح لنفسه فرصة استعادة باكستان نحو اتخاذ موقف أقل تشددا حياله ، مما قد يمهد الطريق الى تنفيذ ما يرجوه من الوصول الى حل اقليمي في حالة فشل المساعي الغربية لتحقيق الحق الموسع .

ولقد كان من حسن الحظ أنه لم يحدث أى خلاف بين الدول الغربية ودول العالم الثالث المعنية - الأمر الذي قوّت على الاتحاد السوفيتي فرصة استغلال الصراع لصالحه باحداث صدع في صفوف المعارضة الدولية القويمة للاحتلال السوفيتي التي استمرت منذ ديسمبر ١٩٧٩ . حيال هذا الوضع ، لم يجد الاتحاد السوفيتي ما يفعله سوى محاولة اظهار معاديات جروميكو - كارينجتون على أنها معاديات ثنائية ، متجاهلا وضع لورد كارينجتون كرئيس وزراء مجلس المجتمع الأوروبي والمتحدث باسمه . ولقد حرصت الدوائر الرسمية السوفيتية على الفصل في الصحف ووسائل الاعلام بين معاديات جروميكو - كارينجتون حول المسائل الدولية الأخرى والمبادرة الأوروبية الخاصة بأفغانستان .

وقد اعتسّر المعلقون السياسيون هذا التصرف اجراءً دفاعياً يبين حرص السلطات السوفيتية على أن لا يشعر رجل الشارع الروسى أن لورد كارينجتون أتى الى موسكو باقتراح يضع حداً للحرب بغضبة الى نفسه تودى بحياة العديد من المواطنين الروس والأفغان ويضيق بها الشعب الروسى .

ولكن بالرغم من انتقاد جروميكو للمشروع الا وريى وخاصة لعدم اشراك حكومة كابول فى مرحلته الأولى ، ووصفه له باللاواقعية ، وبالرغم من أن وكالة تاس كتبت أن عدم قبول المشروع يحتر رفضاً له وأن جروميكو لم يفصح عما اذا كانت موسكو سوف تتدارس المشروع ، الا أنه لم يرفضه صراحة فى الجلسة الأولى للمباحثات التى تركزت حول موضوع أفغانستان ، وأعرب فى نهاية المباحثات عن نية " الاستمرار فى الحوار " وعن أمله فى لقاء لورد كارينجتون مرة أخرى ابان انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر سبتمبر ١٩٨١ . هذا ولم يأت أى ذكر لأفغانستان فى البيان الرسمى المقتضب الذى أنشع عقب انتهاء المحادثات ، والذى أشار فقط الى أنه تمت مناقشة عدد من المسائل الدولية التى تهم الطرفين ، كما لم ينس جروميكو أن يكرر موقف الاتحاد السوفيتى المعروف أنه لا انسحاب قبل توقف " التدخلات الخارجية " ، ويعنى بذلك انتهاء أى مقاومة لحكومة كابول .

ولقد فسر بعض المعلقين موقف وزير الخارجية السوفيتية على أنه محاولة ذكية لترك الباب موارباً للحصول على مزيد من التنازلات وحتى يتمكن الاتحاد السوفيتى من استكمال هذا الباب للخرج من المأزق الذى وجد نفسه فيه اذا لم يجد مخرجاً آخر ، خصوصاً وأن النظام الشمولى الدكتاتورى القائم فى الاتحاد السوفيتى حيث لا يضعف القادة لأى ضغوط داخلية تجبرهم على الاسراع فى معالجة المسائل الخارجية التى تهم الشعب ، يتيح لهؤلاء القادة التروى فى اتخاذ القرار وكسب الوقت . (١٥)

واعتمادا على استقراءهم للصعوبات التي يلاقيها الاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر على الصعيد الدولي بسبب الادانة شبه العالمية لاحتلاله لأفغانستان وشراسة مقاومة المجاهدين لهذا الاحتلال ، بالإضافة الى الموقف الحرج في أوروبا الشرقية ، بالغ دولا * المعلقون في التفاؤل فتنبهوا بأن الاتحاد السوفيتي لن يكون أمامه إلا التراجع مع محاولة ايجاد معادلة تحفظ له كرامته .

الا أنه في الخامس من شهر أغسطس ، أي بعد ما يقرب من شهر تقريبا من عرض المشروع على المسؤولين السوفيت نشرت صحيفة برافدا السوفيتية مقالا باسم اليكس ميتروف يرفض فيه الاقتراح الأوربي رفضا حاسما وقد رأى المراقبون السياسيون في المقال تعبيرا عن وجهة نظر السلطات العليا في الاتحاد السوفيتي ان المعروف في الاوساط الدولية أن اليكس ميتروف يعبر دائما عن وجهة نظر هذه السلطات .

وقد بين المقال أن موسكو لا يمكنها أن تقبل اقتراح المجتمع الأوروبي بمقتد مؤتمر دولي حول أفغانستان في غيبة حكومة كابول ، كما لا يمكنها سحب قواتها من أفغانستان الا على أساس المقترحات التي قدمتها حكومة كابول في ١٨ مايو ١٩٨٠ ، وهي المقترحات التي تنطلق من ضرورة اشراك تلك الحكومة في أية مباحثات تجري لايجاد تسوية للمشكلة ، مما يعنى بالطبع الاعتراف الرسمي بالنظام العميل . كما انتقد المقال الاقتراح لعدم تقديمه ضمانات لاعتبار القائمين بالحكم في كابول الممثلين الشرعيين لشعب أفغانستان . وأخيرا اتهم كاتب المقال الولايات المتحدة والخرب بأنهم لا يرغبون في استقرار المنطق قبل على العكس يسمعون الى اثاره القلاقل في جنوب شرقي آسيا بدليل ان الولايات المتحدة تنفق ما يزيد عن مائة مليون دولار لتدريب المجاهدين . (١٦)

وفى منتصف أغسطس ، كشفت وزارة الخارجية الأمريكية أنها كانت قد تقدمت بمدة عروض ديبلوماسية سرية الى السوفييت لحثهم على البحث عن طريق للخروج من أفغانستان من بينها صفقة جديدة للمبادلة الأوروبية ، موضحة أن الغرب مدرك تماما لحساسية الاتحاد السوفييتى تجاه المنطقة ولكن جميع تلك المحاولات قوبلت بالصمت المطبق . (١٧)

الاتحاد السوفييتى يضغط على باكستان لقبول مقترحات جديدة لحكومة كابول :

بعد أن رفض الاتحاد السوفييتى اجراء أى محادثات حول أفغانستان مع أى طرف فى مثل وزنه ، اخذ يضغط على باكستان لتبدأ معه حوارا حول الموضوع .

ولقد اتخذ هذا الضغط عدة صور منها السناورات الديبلوماسية والاغراء بالتزويد بالسلاح والمعونة الاقتصادية والضغط العسكرية .

فى الاسبوع الاخير من شهر أغسطس زار اسلام آباد نيكولاى فيريوڤين نائب وزير الخارجية السوفييتى لاجراء محادثات مع وزير خارجية باكستان أغاشاهى . وقد كان الغرض المعلن للزيارة هو مناقشة مسائل تهم الطرفين وان اجمع المعلقون على أن الهدف الاساسى من الزيارة كان اقناع باكستان بتعديل موقفها بخصوص التفاوض مع حكومة أفغانستان .

ويبدو أن مبعوث سكرتير عام الامم المتحدة مستر بيرزى كويلار ، كان قد غالى فى تصوير نتائج المباحثات التى اجراها مع الاطراف المعنية ، مما أعطى السوفييت انطباعا أن تكون باكستان قد عدلت عن موقفها الرافض لاجراء مباحثات

مباشرة مع حكومة كابول . حتى لا يؤخذ ذلك على أنه اعتراض بها . وللتأثير على باكستان اغتار الاتحاد السوفييتي أن تعلن كابول مقترحاتها الجديدة عشية زيارة فيريوفين لسلام آباد ، إذ أذاع راديو كابول تلك المقترحات مساء يوم ٢٤ أغسطس .

وكان أهم ما في هذه المقترحات أن حكومة كابول قد اسقطت شرطها السابق في أن تكون المباحثات التي تجريها مع كل من إيران وباكستان ثنائية ، أي مع كل منهما على حدة . وأعلنت كابول استعدادها للاشتراك في محادثات ثلاثية مع الدولتين حول شروط انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، كما أعلنت أنها لا تعترض على قيام دول أخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي باجراء محادثات في نفس الوقت حول موضوع الضمانات الدبلوماسية للاتفاقيات التي تسفر عنها المفاوضات ، وإن أوضحت أن التخطيط والترتيب لهذه الضمانات الدولية ، وأية مفاوضات بشأن أية مسألة تهم أفغانستان لابد أن تكون باشتراك حكومة كابول . كذلك أعلنت حكومة بابرار كارمل رفضها لتمرير المحادثات سواء كانت ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف للنظام الداخلي لأفغانستان الذي تعتبره تلك الحكومة أمرا يهم الشعب الأفغاني وحده . (١٨)

وقد توقع المراقبون السياسيون أن تبدى باكستان بعض المرونة نظرا لما تهدده الآن من اقتناع بضرورة إجراء حوار سياسي مع الاتحاد السوفيتي حول الموضوع .

وتكهن بعض الصحفيين أن يكون فيريوفين قد حاول اغراء باكستان بتزويدها بما تحتاج من معونة عسكرية ، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت حتى

ذلك الوقت ترفض الاسراع فى تسليم باكستان طائرات ف - ١٦ المتفق على بيعها لها . (١٩) ولكن ايا كانت الافراقات المقدمة ظلت باكستان بعد ثلاثة أيام من المباحثات على موقفها من عدم قبول اجراء مفاوضات مع بابر كاركمل وان أبدت رغبتها فى الدخول فى مباحثات مع الاتحاد السوفيتى حول انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . وهكذا لم تسفر المحادثات عن شىء ملموس وان وصفت بأنها كانت ودية ولوحظ أن فيريسين كان يتحدث بحذر ، ويركز على رغبة موسكو فى توطيد علاقتها مع باكستان بدلا من التهديد بالتشاقب غير السارة لباكستان اذا لم تتوقف عن مساعدة الثوار الأفغان كما كان البعض يتوقع .

موسكو تغلن استعدادها لسحب قواتها من أفغانستان :

فى ٣٠ أغسطس الماضى ، قامت موسكو بمحاولة أخرى للتظاهر بالمرونة والرغبة فى ايجاد حل للمشكلة ، فاعلنت عن استعدادها لسحب قواتها من أفغانستان ، اذا قبلت باكستان وايران العرض الاخير الذى تقدمت به أفغانستان والذي يتضمن المطالبة بوضع حد للتدخل الاجنبى فى شئونها الداخلية . وفى هذا الصدد ، قالت وكالة تاس التى نشرت المقترحات السوفيتية الجديدة انه اذا امتنع التدخل يكون السبب الذى دعا أفغانستان لطلب العون من الاتحاد السوفيتى قد زال وتنتهى بذلك الأزمة التى سببتها الامبريالية .

ومن ناحية أخرى حرص شاه محمد دوست وزير خارجية حكومة كابول على المرور بالهند عند عودته من اثيوبيا يوم ٧ سبتمبر ليشرح للسيدة أنديرا غاندى مقترحات بلاده بشأن عقد مباحثات ثلاثية بين أفغانستان وايران وباكستان حول ايجاد تسوية للمشكلة الافغانية وانسحاب القوات السوفيتية ، وذلك قبل أن تغادر

انديرا غاندي بلادها لحضور قمة دول الكومنولث وأعرب دوست عند وصوله المسمى نيودلهي عن أمله في أن تتمكن رئيسة وزراء الهند/ اقناع باكستان وايران باتخاذ موقف ايجابي حيال تلك المقترحات . وقال أن موقف بلاده من بالنسبة للمساءلة الاجرائية . (٢٠)

وتجدر الاشارة الى أن نخبة الاعتدال والمرونة التي تتبناها حكومتنا أفغانستان والاتحاد السوفيتي واكبت قرب انشقاق الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويعكس ذلك في الواقع حرص الدولتين على التخفيف من حدة الانتقادات الدولية للاحتلال السوفييتي لأفغانستان ، خاصة وأن جدول أعمال الجمعية العامة يتضمن ادانة التدخل السوفييتي في أفغانستان للمرة الثالثة . ولعلنا نذكر أن كل مقترحات كابول وموسكو السابقة كانت تسبق أو تواكب انشقاق المحافظين الدولية التي تعقد لبحث قضية أفغانستان الا أنه في هذه المرة طعنت المناورات السياسية السوفيتية ضغوط عسكرية على باكستان لحملها على تغيير موقفها . فقد عبرت قوات أفغانية الحدود الباكستانية عدة مرات في شهر سبتمبر بحجة مطاردة الثوار وأغارت الطائرات الافغانية على مواقع داخل باكستان .

موقف باكستان من مقترحات موسكو وكابول :

لم يتوقع أحد أن تخير باكستان موقفها بخصوص عدم اجراء أى مباحثات مباشرة مع حكومة بابرار كارمل . فقد كانت اسلام آباد قد أعلنت بوضوح فى مناسبات متعددة التزامها بقرارات مؤتمر اسلام آباد ووقوفها وراء ما اعلنته اللجنة الثلاثية من استبعادها لمقابلة ممثلين عن حزب الشعب الديمقراطي الحاكم فى أفغانستان فى أى دولة محايدة ، كما اعلنت اصرارها على أن أى اتصال مع

النظام الماركسى فى كابول لن يتم الا طبقا لما جاء فى قرارات المؤتمر بشأن عدم الاعتراف بهذا النظام الا بعد انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . ولكن لا شك ان موقف باكستان الدقيق والضغوط السوفيتية التى تتعرض لها ، والمعبى الاقتصادى الذى تتحمله نتيجة لوجود المليونين من اللاجئين الافغان على أرضها وما يسببه هذا الوجود من اثاره حساسية السوفييت تجاهها ، كل ذلك يدعو الى الاعتقاد أن باكستان قد تكون أكثر استعدادا اليوم لقبول حل وسط يقبله الاتحاد السوفيتى ولا يضر بمركزها كمضو فى المؤتمر الاسلامى ومجموعة دول عدم الانحياز . فعلى الرغم من أن الصحف كانت قد نشرت أن كلا من ايران وباكستان قد رفضت مرة أخرى اجراء مباحثات مباشرة مع حكومة كابول عقب تقديمها لمقترحاتها الاخيرة ، محادثات باكستان فأعلنت فى أوائل سبتمبر انها ما زالت تدرس هذه المقترحات وأن اعربت عن اعتقادها ان التقدم الحقيقى فى المحادثات يأتى عندما تدخل أفغانستان فى مفاوضات حول مشكلة اللاجئين . وترى باكستان فى ذلك المدخل الحقيقى لاي محادثات شاملة ، وتصر على اعتقادها أن اى مفاوضات تبدأ بالتركيز على المسائل الثانوية لن تلبث أن تواجه السؤال الاساسى وهو لماذا ترك هؤلاء اللاجئين ديارهم ، ومن ثم موضوع التدخل السوفيتى نفسه ومناقشة وجوب انسحاب قوات الاحتلال .

وقد صرح الرئيس ضياء الحق فى مؤتمر صحفى عقده فى كويتا بباكستان فى ٢٣ سبتمبر انه مستعد لاجراء محادثات مع أفغانستان تحت رعاية الامم المتحدة . ولكنه أكد فى نفس الوقت اعتقاده ان مفتاح الحل السياسى اللازمة فى يد الاتحاد السوفيتى ، وأعرب عن أمله فى أن يعقد مؤتمر دولى حول الموضوع فى أقرب فرصة . (٢١)

الموقف بعد حوالى عامين من الاحتلال

رأينا كيف قوبل احتلال القوات السوفيتية لأفغانستان منذ البداية باستنكار بالغ من قبل المجتمع الدولي بأسره باستثناء بعض الدول الموالية للاتحاد السوفيتي أو التي تربطها به مصالح معينة . وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد عجز عن إدانة الاحتلال ، بادرت بعض الدول باتخاذ إجراءات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي وحكومة أفغانستان .

وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة التدخل العسكري فى أفغانستان مرتين وطالبت بانسحاب القوات المحتلة الفورية غير المشروط والالتزام ببادئ الأمم المتحدة بشأن عدم التدخل فى شئون البلاد الداخلية ، وإن حالت الاعتبار السياسية دون إدانة الاتحاد السوفيتي بالذات كما ادرجت الجمعية العامة الموضوع فى جدول أعمال دورتها السادسة والثلاثين المنعقدة حالياً . ويقوم السكرتير العام للأمم المتحدة ومعاونوه بتكليف من الجمعية العامة بالاتصال بالأطراف المعنية لإيجاد حل سلمى للمشكلة .

كما أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أيضا التدخل العسكري فى أفغانستان وطالبت الدول الأعضاء بمساعدة الثوار فى كفاحهم فى سبيل استقلال بلادهم وتقرير مصيرهم .

وخارج نطاق الأمم المتحدة ، لعبت منظمة المؤتمر الإسلامى والمجموعة الاقتصادية الأوروبية دورا هاما فى بلورة الإدانة العالمية لاحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان وفى السعى لإيجاد حل لمشكلتها والمودة بها السعى وضعها السابق كدولة مستقلة غير منحازة .

ومن الطبيعي أن يأتي اهتمام المؤتمر الاسلامي بمصير أفغانستان في المقام الأول ،
 لا لكونها عضوا بالمنظمة فحسب ، بل لان ما يحدث في هذا البلد وثيق الصلة بمستقبل
 دولتين اسلاميتين مجاورتين هامتين ، هما باكستان وايران علاوة على أن أفغانستان
 تنتمي الى مجموعة دول عدم الانحياز التي تشكل الدول الاسلامية ما يقرب من نصف
 أعضائها . الا أن الانقسام داخل المؤتمر حول ما يجب أن يكون موقفه من الاتحاد
 السوفييتي قد أضعف قرارات المؤتمر وحال دون الاستمرار في اداة التدخل السوفييتي .
 ولكن بالرغم من معارضة الدول الموالية للاتحاد السوفييتي أو الحريضة على علاقاتها
 الواقعية أو المحتملة معه ، فقد نجح المؤتمر في الدعوة الى تدويل المشكلة ونادى
 بعقد مؤتمر دولي لايجاد حل لها . كما نجح في جعل مجموعة عدم الانحياز تتبنى
 القضية . ولاشك أن ثقل الدول الاسلامية داخل مجموعة عدم الانحياز كان له الفضل
 في الحيلولة دون اعتراف مؤتمر وزراء خارجيتها الاخير بالنظام القائم في أفغانستان .
 الا أن الانقسامات داخل هذه المجموعة أيضا يضعف من قدرتها على التحرك لصالح
 القضية .

أما المجموعة الأوروبية فتدين الاحتلال السوفييتي اداة صريحة ولكن قريبها
 من الاتحاد السوفييتي وحرصها على الابقاء على سياسة الوفاق للحفاظ على سلامة
 أوروبا وعلى المصالحة النامية بين عدد من أعضائها والاتحاد السوفييتي يجعلها
 حريضة على أن لا تثير عدائه ، فهي لذلك تتحرك بحذر وتعرض لحلول وسط تأمل أن
 تكون مقبولة من السوفييت وتحوز على تأييد دول العالم الاسلامي في نفس الوقت .

أما البلاد المجاورة لأفغانستان فتحكم تصرفاتها حيال الاتحاد السوفييتي
 اعتبارات سياسية واستراتيجية ، أو اقتناعا دية في بعض الحالات تمنعها من اتخاذ
 خطوات ايجابية ضد احتلال قواته لأفغانستان رغم تعاطف شعوبها مع الشعب
 الأفغاني .

فإذا نظرنا الى الولايات المتحدة ، وهى القوة العارضة على التمسدى للاتحاد السوفىيىتى ، نجد أنها تحرص فى الوقت الحاضر على تجنب الدخول فى حرب تقليدية ضد الاتحاد السوفىيىتى . كما أنها لاترى فى احتلاله لأفغانستان ما يهدد مصالحها بدرجة تستوجب المواجهة النووية معه .

والخلاصة أن الواقع يفرض عليها الاعتراف بأن اعتبارات موازين القوى الدولية وتشابك مصالح دول العالم الثالث والدول العربية والاسلامية على وجه الخصوص مع الدولتين العظميين ، والانقسام داخل العالم العربى ، واضطراب حركة عدم الانحياز تحول دون اتخاذ خطوات رادعة أو حتى فعالة ضد احتلال القوى الاحادية لهذا البلد المسلم . ويمكن القول أن الامل فى تحقيق أى نجاح ضد الاحتلال السوفىيىتى لأفغانستان يعتمد أساسا على التفسير الذى لابد أن تحدثه المقاومة الأفغانية الصامدة فى موقف المد والمحتل وأعوانه ، وفى التطورات الدولية فى أماكن أخرى من العالم ، مما سوف يضطر الاتحاد السوفىيىتى الى سحب قواته من أفغانستان .

احتمالات تسوية أزمة أفغانستان

بعد أن استمررنا فى الصفحات السابقة تطورات القضية الأفغانية فى الشهور الاحدى والعشرين الماضية ، ومناقشتها فى المعانل الدولية والمقترحات التى طرحت لحلها ، نختتم هذه الدراسة بنظرة الى احتمالات تسوية المشكلة فى ضوء المتغيرات الدولية وظروف الأطراف المعنية ومصلحتها .

ومن الضروري عند الحديث عن احتمالات تسوية الازمة الافغانية أن نأخذ في الاعتبار دور العمليات العسكرية المتتمة عدة بين قوات المجاهدين الأفغان من جانب وقوات حكومة كابول المدعومة بالجيش والمعتاد السوفييتي من جانب آخر وأثر ذلك في الوصول الى التسوية المحتملة . وفي نفس الوقت ، لا يجب أن نبالغ في تقدير هذا الدور فتجاهل أو ننسى العوامل الأخرى التي تؤثر على احتمالات هذه التسوية ، مثل مواقف الدول المجاورة لأفغانستان وخصوصاً والحدود التي تفرقها هذه الظروف على سير العمليات العسكرية المذكورة ، ثم مراعات الدول الحامية وتداعيلها مع مصالح دول المنطقة ، وما تفرضه هي الأخرى من حدود على إمكانية التوصل الى تسوية مرضية لازمة .

وما لا شك فيه أن المقاومة الافغانية الشجاعة ثاب لها أثر كبير في التفسير النوعي الذي طرأ على موقف حكومة كابول والاتحاد السوفييتي ، والذي لا يمكنه المراقبون في الفترة الأخيرة .

وقد كان من الممكن أن يتكون هذا الدور حاسماً في الصراع لو أن المجاهدين توفر لهم الدعم العسكري والديبلوماسي والسياسي اللازم من الدول المجاورة خاصة ، ودول العالم الحر عامة ، وخصوصاً لو استتاعوا أن يتغلبوا على خلافاتهم النظرية ويوجدوا صفوفهم . ولكن اعتبارات سياسية واستراتيجية قد حالت دون تحقيق الشرط الأول ، كما تحول الصراعات القبلية والتناقضات الفكرية بين منظمات المجاهدين الست الرئيسية دون تحقيق الشرط الثاني .

والواقع أن المجاهدين الأفغان يكادون يواجهون المدد دون عون خارجي يذكر . فبالرغم من أن الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب يهتمهم أن ينهمزم الاتحاد السوفييتي في هذا الصراع ، إلا أنهم ليسوا على استعداد

لتصعيد معارضتهم للاحتلال السوفييتي لأفغانستان ليبلغ حد المجابهة — مع الاتحاد السوفييتي . فالقرب يدرك أن أفغانستان تمثل منطقة هامة بالنسبة لأمن ومصالح الاتحاد السوفييتي نظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي ويحتمل هذه الحقيقة ويقبلها على مضض . لذا فقد رأينا أن معارضة الضرب للاحتلال السوفييتي لأفغانستان لم تتعد التنديد به في المصافى الدولية ومحاولة إيجاد حلول سلمية له بالإضافة إلى فرض بعض الحقوق الاقتصادية الهزيلة : وجدى — بالذكر أن حكومة ريجان عادت فسمعت بتصدير القمح إلى الاتحاد السوفييتي .

أما عن تقديم العون المادي والعسكري للمجاهدين ، فقد كانت جمهورية مصر العربية الوحيدة الدولة الوحيدة التي جاهرت بتقديم هذا العون (٣٣) وقد حرصت الولايات المتحدة ، زعيمة المعسكر الغربي ، على أن يكون العون العسكري الذي قدمته للمجاهدين منذ بداية الاحتلال سوريا وغير مباشر . وأغلب الظن ، أن تصريح الرئيس ريجان بتاريخ ٢٩ مارس (١٩٨١) عن استعداد لتزويد المجاهدين بالسلاح كان عفويا وغير متسق مع السياسة القومية الأمريكية في هذا الصدد . فقد التزمت الدوائر الرسمية الأمريكية الصمت التام عندما كشفت وسائل الاعلام الغربية في الشهور الأخيرة عن الترتيبات السرية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لتسليح المجاهدين وفرض المسؤولون الأمريكيون في وزارة الخارجية والدفاع التعليق على ما اذيع أو نشر في هذا الصدد . وقد كانت شبكة — تليفزيون آي . بي . سي أول من أضاف اللثام عن هذا السر ، ثم تبع ذلك تقارير

(٣٣) تصريح السيد الرئيس الراحل محمد أنور السادات للمجاهدين في يناير (١٩٨١) ، وتصريحه في مقابلة تليفزيونية مع بيتر ميلر المعلق بشبكة تليفزيون ان . بي . سي . الأمريكية يوم ٢٢ سبتمبر - انظر أيضا صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون عدد ٢٤ سبتمبر .

فى الصحافة الامريكية والاوربية . وقد كان تهريج الرئيس الراحل انيسور السادات يوم ٢٢ سبتمبر عن الاتفاق الذى تم بينه وبين كارتر على تزويد المجاهدين بالسلاح أول تأكيد رسمى لهذا الترتيب السرى . (٢٣)

وقد ذكرت صحيفتا الموند الفرنسية والايكونوميست البريطانية أن الولايات المتحدة قد أغذت على عاتقها منذ البداية تحريك عملية تزويد الشوار بالسلاح عن طريق اطراف ثالثة ويتنسيق من المغامرات المركزية الامريكية التى تقوم بشراء السلاح من السوق السوداء . وقالت صحيفة لوموند نقلا عن دوائر قريبة من الهنتاجون ان مصر وعمان والصين وباكستان تشترك فى عملية تهريب السلاح الى المجاهدين ، كما تشترك السعودية مع الولايات المتحدة فى تمويلها . وتعرض الولايات المتحدة على أن تكون الاسلحة المهربة من النوع المستعمل فى دول حلف وارسو . وتعتبر جمهورية مصر العربية أهم مصادر السلاح الذى يصل الى ايدى المجاهدين ، ان تزودهم طبقا للاتفاق سالف الذكر بالسلاح الروسى الموجه ضد فى مخازن وخيرتها على أن تعوضها الولايات المتحدة عن هذه الاسلحة باسلحة امريكية . كما تزودهم أيضا بأسلحة مصرية الصنع . وتساهم الولايات المتحدة لنفس الغرض فى تشغيل مصانع الاسلحة المصرية التى كان الروس قد ساندوا بنائها ، وتقوم باكستان أيضا بتقليد بعض الاسلحة الروسية ومد المجاهدين بها سرا . وقد قبلت الصين أن تنقل شحنات الاسلحة التى تصل من عمان على طائراتها الى داخل باكستان . (٢٤)

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) صحيفة لوموند ، عدد ٢٧ يوليه و ١٢ سبتمبر ، وصحيفة الايكونوميست عدد ٨ أغسطس ١٩٨١ .

ولكن المجاهدين يجدون صعوبة في الحصول على السلاح نظرا للسرية المفروضة على العملية كلها ، ونظرا لموقف باكستان البالغ في الحذر بنوع خاص فباكستان تغطي آلة تدمير السوفييتي وتعترف جيدا ان باستلامه غزو أراضيها في ساعات ، او القيام بتسليح الاقليات مثل البالوش والسند هي والهند ستعين لحثهم على التمرد على الحكومة المركزية الباكستانية . كما انها تدرك خطورة موقفها لوقوعها بين الضغط الروسى من جهة والهندي من جهة أخرى . وهى لذلك تشجع الحل السلمى . وقد بدا ذلك واضحا من رد الفعل الذى احدثه تصريح ريجان سالف الذكر ، ان علق ناطق باسم وزارة الخارجية الباكستانية على ذلك التصريح بقوله أن باكستان لن تسمح بمرور شحنات أسلحة أمريكية فى أراضيها لانها لا ترغب فى التورط فى مثل هذه الشحنات اذا تمت . و اضاف قافلا أن باكستان تسعى للوصول الى حل سياسى للامنة الافغانية ولا تسعى التورط فى نزاع مسلح فى وقت تعمل فيه المنظمات الدولية على تحقيق انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان .

كما نرى أن سياسة بقية الدول المجاورة هي الاخرى تجاه مشكلة أفغانستان محكومة بقبول تفرضها عليها ظروف كل منها . فايران مثلا مشغولة بمتاعبها الداخلية فى المرحلة الراهنة ، ولا يريد آية الله الخميني ان يشيخ عدا الا تحاد السوفييتى لبلاده وعلى أية حال ، فان السلطات الايرانية لا تتعاطف مع معظم الثوار الافغان التى لا تتفق ميولهم التحريرية مع مذهبها السياسى الدينى . وتقصر ايران مساعدتها على جماعة الحزب الاسلامى المتطرفة بزعامة غلب الدين حكمتار . ومعنى المساعدات التى تطلقها هذه الجماعة محدود له للخاية . (٢٥)

فإذا نظرنا الى الهند ، نجد أنها عمليا وواقعا لا تستطيع أن تديس الاحتلال السوفييتي بشدة ، ناهيك عن تقديم المساعدة للشوار الاغنان رغم كونها أحد أعمدة حركة عدم الانحياز ، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالاحتلال السوفييتي ، والمساعدات العسكرية والاقتصادية التي يفدقها عليها . ولقد رأينا أن الهند قد امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة اللذين ادانا الاحتلال السوفييتي ، وان كانت الحكومة الهندية قد أبلغت بريجنيف عند زيارته لنيودلهي في ديسمبر الماضي رسما أنها ضد التدخلات الأجنبية في الدول المستقلة .

كذلك فان العلاقات الباكستانية الهندية المعقدة والمتوترة منذ استقلال البلدين عام ١٩٤٧ تمثل هي الأخطر عاملا هاما في الحسابات الهندية للوجود السوفييتي في أفغانستان . فقد شاهدت هذه العلاقات أربعة حروب وصراعات عسكرية بسبب كشمير وبنجلاديش وغيرها من المشاكل . ويزيد الأمر تعقيدا أن الاحتلال السوفييتي لأفغانستان قد أخرج باكستان من عزلتها عن الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ، بعد أن كانت الأولى قد أوقفت مساعدتها لباكستان منذ ابريل ١٩٧٩ بسبب برنامجها السري لانتاج أسلحة ذرية . أما بعد الاحتلال فقد أخذ الحرب ينظر الى باكستان على أنها حاجز مانع ضد التوسع السوفييتي في المنطقة . ولقد كان ذلك المفهوم وراء صفقة بيع أسلحة أمريكية لباكستان بلغت قيمتها ٣ بلايين دولار ، وتشتمل على ٤ طائرة من طراز ف - ١٦ المتقدمة . وقد وافقت الولايات المتحدة على طلب باكستان تسليمها عدد ١ من هذه الطائرات في خلال عام واحد . (٢١)

وطبيعى أن يثير هذا الاتفاق الذى يشكل ركنا هاما فى سياسة الرئيس ريجان لبناء ما يسميه بالاجماع الاستراتيجى لمواجهة الخطر السوفييتى غضب الهند التى ترى فيه تهديدا لامنهما ففى رغم تفوقها المسكرى تخشى أن تستعمل باكستان طائرات ف- ١٦ فى تدوير المطارات الهندية ومشروعات البتسروول والمنشآت النووية .

ولقد انعكس هذا الوضع الجديد على موقف الهند من قضية أفغانستان ان زادها ميلا نحو حكومة كابول فأخذت تدافع عن موقف تلك الحكومة التى تؤمن الهند بانها جادة فى مساعدتها لحل المشكلة . ولقد شنت انديرا غاندى هجوما عنيفا ضد باكستان والولايات المتحدة اثر اتمام الصفقة ، واتهمتهما بخرقة أى حل يتيح للاتحاد السوفييتى سحب قواته من أفغانستان حتى تستفصل باكستان وضعها الجديد كدولة على الخطوط الاولى للمجابهة بين الشرق والغرب لخدمة مآربها ، ولان دولة اكبر كثيرا من باكستان وتعتى بذلك الولايات المتحدة - ترى من مصلحتها ان يظل الاتحاد السوفييتى متورطا فى المشاكل فى أكثر من جبهة . (٢٧)

ولاشك أن الولايات المتحدة تود أن تحصل على ميزات استراتيجية مقابل تسليح باكستان ، فبينما تدرك ان باكستان بوصفها دولة غير منحازة لا يمكنها السماح باقامة قواعد امريكية على أراضيها يرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة قد تسعى للحصول على مزايا أكثر استتارا كاقامة محطات تصدنت فى باكستان ، او الحصول على وعد بالسماح للاسطول السادس باستعمال ميناء كراتشى ، أو على الأقل السماح بعبور الاسلحة التى يدفع الغرب ثمنها

الى الثوار الافغان والتي قد تتضمن صواريخ أرض / جو قادرة على اسقاط طائرات
ميج ٢١ والهيلوكوبتر المقاتلة المتطورة من طراز م - ٢٤ ز . (٧)

أما الصين ، وهي العدو اللدود لكل من السوفييت والهند فموقفها
تجاه الازمة افغانية محكم هو الانحياز بحاملين اساسيين ، ينبع الاول من
العداوة الصينية السوفيتية التي تجعل الصين تعارض أى نظام تدعمه موسكو ،
بينما ينبع العامل الثانى من الصداقة التقليدية التي تربط الصين بباكستان ،
والتي تزداد مع الأيام لموازنة الثقل الهندى على باكستان من جهة والثقل
السوفييتى من جهة أخرى .

وقد دفعت هذه الاسباب الاستراتيجية الصين لاعلان ادانتها للاتحاد
السوفييتى ومساندتها للمجاهدين الافغان ودعمها لباكستان ، ولكن ظروف
الصين الداخلية في المرحلة الحالية قد فرضت عليها ~~الصين~~ التزام الكثير
من الحذر والتردد حيال أزمة أفغانستان ، انه يحظر القادة الصينيون الاولوية
لترتيب منزلهم من الداخل ، ومن ثم فقد فرضوا على أنفسهم سياسة تهدئة
المواجهة مع موسكو واكتفوا بالتصريحات السياسية وتقديم المعون للمجاهدين
عن طريق توصيل السلاح اليهم كما سبق أن ذكرنا .

وهكذا نجد أن العالم لم يحط للثوار المعون والدعم اللذين يستحقهما
كفاحهم فى سبيل الحرية والاستقلال . وعلى العالم الاسلامى المفروض أنه
مهتم بتسوية الازمة ، ويحول عليه المجاهدون ، فبالاستثناء المعون المشار اليه
من السعودية والمساعدة التي تقدمها جمهورية مصر العربية خارج نطاق المؤتمر
الاسلامى ، نجد انه رغم صدور كثير من القرارات عن المجموعة الاسلامية فإن

هذه القرارات تدور في دامة من عدم الفاعلية نتيجة لتضارب أهداف السدول
الاسلامية وتعارض ارتباطاتها الدولية والا لتصاق بمجالات القوى المثلثية
المتصارعة .

ولكن مع كل هذه الصعوبات التي تواجه نضال الثوار الافغان ، فقد
استطاع هؤلاء بشهادة المراقبين الدوليين أن يحرزوا نجاحا ملموسا فسي
مقاومتهم للحكومة العميلة في كابول رغم دعم الاتحاد السوفييتي العسكري والمادي
لها .

ويدعم من قوى المجاهدين شعورهم بالثقة بأنفسهم ، ورضاؤهم عما يحرزونه
من نجاح بإمكانياتهم المحدودة . ويرى بعض المراقبين أنه من الغريب أن
الخلافا القائم بين جماعات الثوار لم يؤثر على فعالية المقاومة بل ان البعض يعتقد
اندرما كان هذا الانقسام في صالحهم ان يجعل من الصعب على العدو
التخطيط المنطقي لمواجهة اعمالهم المستتلة غير المتناسقة .

ويشعر المجاهدون انهم قد بدأوا فعلا تحديد سيطرة السوفييت
في بعض المناطق مثل المناطق الجبلية التي تشكل ٣ أرض أفغانستان ، والتي
استبعد السوفييت غزوها في الوقت الحاضر . ويرى المعلقون الغربيون أن نضال
المجاهدين الافغان يسير على ما يرام اذا قيس بالنجاح بمقدار العسائر التي

يكبد ها المجاهدون للنظام الحاكم في كابول وللصوفييت ، وقد رتبهم على منسج النظام من توسيع قاعدته السياسية . كما أنهم قد استطاعوا أن ييقوا حركة التحرير حية امام العالم . (٢٩) وقد تمكن الشوار مؤخرا من اقامة محطة اذاعة سرية معادية للصوفييت تبث ارساليها في شرق أفغانستان وتدعى " راديو كابول الحرة " . ولا شك أن هذه الاذاعة سيكون لها أثر كبير في دعم حركة الشوار حيث كان الاتصال بينهم يشكل عائقا كبيرا في تنسيق حركاتهم ، كما سترفع من معنويات المجاهدين ، ان كانت الوحدة والعزلة اقصى ما يعانون منه فسيواقضهم المتاعدة .

ولا شك أن الاتحاد السوفيتي مدرك للصعوبات التي يواجهها ، ويواجهها معه نظامه العميل ، وان موسكو تشعر بالتأكد أن تدغلها في أفغانستان أصبح عبئا ثقيلا عليها ، خاصة مع تفاقم الصراع في بولندا التي يشكل الوضع فيها تهديدا خطيرا للكيان الشيوعي بأسره . فبالاضافة الى المقاومة الصامدة التي تلقاها حكومة بابرار كارمل ، تمزق الصراعات الداخلية صفوفها . وقد أوردت الصحف أنباء معركة بالاسلحة النارية جرت في يونيو الماضي داخل القصر الجمهوري بينما كان كارمل في موسكو حيث كان الروس يقتحمونه بتصفية خلافاته مع السيد أسد الله سراوار زعيم جناح " خلق " في الحزب الشيوعي . وبالرغم من تمكن كارمل من التغلب على خصومه فسيالاسبوع التالي ، فقد اغتيل عدد من رجال حزب بارتشام خلال شهر يوليو وأغسطس ، كما حدثت مواجهات عنيفة بين الطرفين في كابول . (٣٠)

(٢٩) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، عدد ١ و ٢ سبتمبر .

(٣٠) صحيفة التايمز ، عدد ١ أغسطس .

كذلك تواجه الحكومة صعوبات جمة في الحفاظ على جيش قادر على حماية النظام ، الامر الذي كان الاتحاد السوفييتي يتناهى ليتيح له سحب قواته من أفغانستان دون الاضرار بمصالحه . وقد انكمش الجيش الأفغانى الى ثلث حجمه نتيجة لهروب أعداد هائلة من الجنود بأسلحتهم وانضمام البعض الى المجاهدين ، وإلى عدد القتلى والتصفيات التى يقوم بها النظام الحاكم ضد معارضيه من العسكريين . وقد دعا هذا الوضع السيئ الى اعلان تعبئة واسعة النطاق فى منتصف شهر سبتمبر حيث استدعت الحكومة العسكرية الاحتياطيين تحت سن الخامسة والثلاثين ، بعد أن كانت قد جندت صفىار السن ، حتى من هم دون السادسة عشر . والمرجح أن تستهدف التعبئة العاملين فى أجهزة الدولة وما تبقى من صناعات ، مما سيكون له عواقب وخيمة على فاعلية جهاز الدولة واقتصاد البلاد . (٣١)

والمشكلة الآن هى أن تجد موسكو المعادلة التى تتيح لها الخروج من ورطتها دون اراقة ماء الوجه . وطبيعى أن أحدا لا يتوقع أن توافق موسكو صراحة على أى اقتراح يعنى فى النهاية التخلي عن النظام الذى أتت به فى كابل والذي كلفها الكثير من الدماء والمال . وهم على أية حال يتمسكون حتى هذه اللحظة بوجوب الاعتراف بحكومة كابل قبل البدء فى أية مباحثات الامر المرفوض من قبل الثوار . كما أنه ما من شكائه بالرغم من الصعوبات المذكورة فان فى استطاعة السوفييت كدولة عظمى أن تمنص الخسائر المادية وأن تتحمل الخسائر الدبلوماسية الناجمة عن غزو بلد اسلامى .

ومن ناحية أخرى فإن المجاهدين بالرغم من النجاح النسبي الذي أحرزوه من الواقعية بحيث يدركون أنهم لن يحققوا انتصارا ساحقا ضد السوفييت. لذلك ففي الظروف الراهنة يكمن الحل الأمثل في أن يتمكن الثوار من تعبئة الرأي العام العالمي لصالحهم ليكسبوا تأييده الديبلوماسي ، وفي أن يعززوا قدرات كافيا من الانتصار يتيح لهم الدخول في مفاوضات للتوصل إلى نظام يرضى الطرفين .

ويلاحظ أن هناك نقاط اتفاق بين مطالب الثوار ومطالب باكستان من جهة ومطالب حكومة كابول من جهة أخرى .

فباكستان تود للأسباب السابق ذكرها التوصل إلى حل سلمي طبقا لمبادئ إسلام آباد التي تطالب بإجراء حوار دون شروط مسبقة بين باكستان وإيران والهند والحزب الحاكم في كابول - أي دون الاعتراف بالحكومة الرسمية في أفغانستان - على أن يهدف هذا الحوار إلى تحقيق الانسحاب السوفياتي وعودة اللاجئين الذين يشكلون عبئا على اقتصاد باكستان إلى بلادهم ، وأن يتم ذلك دون حدوث مواجهة مع الاتحاد السوفياتي .

كذلك لا تمنع باكستان في أن تضمن الدولتان العظميان الالتزام بالاتفاقيات الناجمة عن المفاوضات المذكورة وضمن عدم تدخل قوى أجنبية في شؤون أفغانستان . وقد رأينا أن هذا الشرط مقبول أيضا من قبل حكومة كابول على أن يعترف بها كممثل شرعي للشعب الأفغاني ، وهذه هي نقطة يجب أن تكون محل تفاوض مع الأطراف المعنية لا إيجاد حل يرضى الطرفين .

أما المجاهدون ، فبالرغم من الخلافات النظرية القائمة بين منظماتهم الرئيسية ، يبدو أنهم متفقون على الشروط التالية : (٣٢)

(٣٢) توصل إلى معرفة هذه الشروط صلاح الدين حافظ بعد أن أجرى حوارا مع قادة المجاهدين الأفغان - الأهرام ١٨ / ٢ / ٨١ - ص ٥٥ .

- مشاركة منظمات المجاهدين مشاركة فعالة كطرف اصيل في محادثات تحقيق التسوية.
 - انسحاب الجيش السوفييتي انسحابا كاملا من البلاد (ويعلن السوفييت استبعادهم لذلك بشرط الاعتراف بحكومة كابول وتعهد الجهات الاجنبية بعدم التدخل في شؤون افغانستان الداخلية.
 - تهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين الى بلادهم (وقد دعيت كابول المهاجرين الى العودة بل والخت في هدوء قانون الاصلاح الزراعي البخيش الى نفوس الشعب الافغانى ووعدت باعادة الاراضى المصادرة الى اصحابها عند عودتهم الى البلاد) .
 - اطلاق سراح كل المسجونين المعتقلين واعادة كل الذين فصلتهم حكومة كابول الى افعالهم .
 - اجراء استفتاء شعبى حر تحت اشراف محايد لكى يقرر الشعب الافغانى نوع الحكم الذى يريده دون أى ضغوط من اى طرف خارجى .
 - اتفاق دولى تضمن به الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى معسا استقلال أفغانستان .
- وتحاول الامم المتحدة الان التوصل لاجراء محادثات بين باكستان وافغانستان على مستوى الاعزاب حتى لا يحضى ذلك اعترافا بالنظام . ولكن كما تقول الواشنطن بوست ، يتوقف تنفيذ هذا العمل على قبوله من الولايات المتحدة ، ان يرى فيه البعض ارضاء للاتحاد السوفييتى ، وذلك مالا يريده بعض مستشارى الرئيس ريجان الذين يرون مصلحة الولايات المتحدة فى أن يظل الاتحاد السوفييتى متورطا فى أفغانستان ، بينما يرى البعض الاخر ان مصلحة الولايات المتحدة ان تعمل على استقرار المنطقة . (٣٣)

ولاشك أن هذا الاستقرار يتطلب أيضا أن تحاول الولايات المتحدة تشجيع
الوفاق بين باكستان والهند ، لأن الهند بالرغم من تقربها إلى الاتحاد السوفييتي
ليست حليفة دائمة له . وهي علاوة على ذلك بلد ديمقراطي يمكن أن تلعب دورا
هاما في منطقة جنوب شرقي آسيا .

وتذكرنا الهيرالد تريبيون أن الهند لم تتجه في الستينات إلى السوفييت
للحصول على السلاح إلا بعد أن فشلت في الحصول على احتياجاتها من الولايات
المتحدة .

ولابد لحل الأزمة من أن يدخل الثوار طرفا أصليا في مرحلة ما من المباحثات
للاشتراك في تقرير مصير بلادهم ، كما جاء في المبادرة الأوروبية التي لم ترفض رسميا
من قبل حكومة الاتحاد السوفييتي حتى الآن .

(العلامه ق)

نص مشروع قرار مجلس الأمن - حول أفغانستان
(الذي جرى نقضه من قبل الاتحاد السوفياتي في ٧ يناير ١٩٨٠)

- ان مجلس الأمن
بعد أن نظر في الرسالة المؤرخة الثالث من كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ،
الموجهة الى رئيس مجلس الأمن (س/ ١٣٧٢٤ والاضافتين (٢ و ١)
وان يشعر بقلق شديد ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان وتأثيرها
على السلام والامن الدوليين .
وان يعيد تأكيد حق الشعوب بتقرير مستقبلها بصورة متحررة من التدخل
الخارجي ، بما في ذلك الحق باختيار شكل الحكم الخاص بها .
وان يعي التزامات الدول الأعضاء بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد
بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ،
أو في أية صورة أخرى لا تتماشى مع غايات الأمم المتحدة ،
١- يعيد مجددا تأكيد قناعته بأن سيادة كل دولة وسلامة أراضيها
واستقلالها السياسي هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي
سيكون أي انتهاك له لأي عذر كان مناقضا لغاياته وأهدافه .
٢- يتأسى بشدة للتدخل المسلح الأخير في أفغانستان الذي لا يتماشى
مع ذلك المبدأ .
٣- يؤكد أن سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي
ووضعها كدولة غير منحازة يجب أن تحترم احتراماً كاملاً .
٤- يدعو الى الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية
من أفغانستان لتمكين شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به واختيار أنظمتها
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو متحرر من التدخل أو الاكراه أو التقييدات
الخارجية من أي نوع كان .
٥- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم نحو تنفيذ هذا في
خضون أسبوعين .
٦- يقرر البقاء في حالة متابعة لهذه القضية .

(قرار الجمعية العامة د أ ط ٢ / ٦)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة ،
ان تحيط علما بقرار مجلس الأمن ٤٦٢ (١٩٨٠) المؤرخ في ٩ كانون الثاني /
يناير ١٩٨٠ الذي يدعو الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لمبحث
المسألة الواردة في الوثيقة
وان يساورها شديد القلق ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان وما يترتب
عليها من آثار على السلم والأمن الدوليين .
وان تؤكد من جديد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مستقبلها
واختيار شكل حكمها متحررة من التدخل الخارجي .
وان تضع في اعتبارها التزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدبلوماسية
عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية
واستقلالها السياسي ، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق
الأمم المتحدة .
وان تدرك الحاجة الملحة الى الانهاء الفوري للتدخل الأجنبي المسلح في
أفغانستان حتى يتسنى لشعبها أن يقرر مصيره دون تدخل أو قسر خارجيين .
وان تلاحظ مع بالغ القلق تدفق اللاجئين الكبير من أفغانستان ،
وان تشير الى قراراتها بشأن تمييز الأمن الدولي ، وعدم جواز التدخل
في الشؤون الداخلية للدول ، وحماية استقلالها وسيادتها ، وبشأن مبادئ
القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق
الأمم المتحدة .
وان تعرب عن بالغ قلقها ازاء التفاقم الخطير للتوتر ، واشتداد التنافس ،
وزيادة اللجوء الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول
ما يهدد مصالح جميع البلدان ، لاسيما بلدان عدم الانحياز ،
وان تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ الميثاق والمسؤولية العادلة على عاتق
الجمعية العامة بموجب الأحكام ذات الصلة من الميثاق ومن قرار الجمعية العامة
٣٧٧ ألف (د - ٥) المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ .

- ١- تؤكد من جديد أن احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتنافى أى انتهاك له ، بأية ذريعة على الإطلاق ، مع أهداف الميثاق ومقاصده ،
- ٢- تشجب بقوة التدخل المسلح الذى حدث مؤخراً فى أفغانستان والذى يتنافى مع هذا المبدأ .
- ٣- تناشد جميع الدول أن تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وطابع عدم الانحياز الذى تتصف به ، وأن تمتنع عن أى تدخل فى الشؤون الداخلية لذلك البلد .
- ٤- تدعو الى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية فسر أفغانستان من أجل تمكين شعبها من تقرير شكل حكمه واختيار نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية متحرراً من أى نوع من أنواع التدخل أو التغريب أو القسر أو الضغط الخارجى أيا كان .
- ٥- تحث جميع الأطراف المعنية على الاسهام ، بسرعة ووفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، فى ايجاد الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان طوعا الى ديارهم ،
- ٦- تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان ، وذلك بالتنسيق مع مفوض الأمم المتحدة السامى لشؤون اللاجئين .
- ٧- ترحب من الأمين العام أن يبقى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ، بصورة فورية سريعة ، بالتقدم المعزز صوب تنفيذ هذا القرار ،
- ٨- تطلب الى مجلس الأمن أن ينظر فى الطرق والوسائل التى يمكن أن تساعد فى تنفيذ هذا القرار .

نص القرار الجماعي الذي اتخذته المؤتمر الاسلامي
لوزراء الخارجية في اسلام آباد (٢٩ يناير ١٩٨٠)

ان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في دورته الأولى الاستثنائية في اسلام آباد من السابع من ربيع الأول حتى التاسع منه الموافق السابع والعشرين حتى التاسع والعشرين من كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ،
تمشيا مع مبادئ وأهداف منظمة المؤتمر الاسلامي وأحكام القرارات التي
اتخذها مؤتمر القمة الاسلامي وتأكيدا للأهداف المشتركة لشعوب الأمة الاسلامية
ومصيرها المشترك ،
وان يعيد الى الذاكرة على الأغص المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز
وأفغانستان عضو مؤسس فيها ،
وان يهرب عن قلقه الشديد ازاء التصاعد الخطر للتوتر واشتداد التنافس
واللجوء المتزايد الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول
أخرى وعلى الأغص الدول الاسلامية ،
وان يهرب عن تصميم حكومات وشعوب الدول الأعضاء على رفض جميع أنسواع
وأشكال الاحتلال والأجنبي والسبيل في سبيل مناطق النفوذ ، مقوية بذلك
سيادة الشعوب واستقلال الدول ،
وان يشعر بقلق شديد من جراء التدخل السوفييتي المسلح في أفغانستان
وتأثير هذا التدخل على ارادة شعب أفغانستان المسلم في ممارسة حقه في تقرير
مستقبله السياسي ،
وان يعتبر أن استمرار وجود القوات السوفياتية في أفغانستان ومحاولتها
فرض الأمر الواقع والعمليات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات ضد الشعب
الافغاني بأنها تهزأ من المواثيق والأعراف الدولية وتفتك حقوق الانسان
بصورة فاضحة ،
وان يعيد تأكيد تصميم الدول الاسلامية على اتباع سياسة غير منحازة بالنسبة
الى الدولتين العظمتين وحماية للشعب المسلم من التأثيرات السلبية للحرب الباردة
بين هاتين الدولتين ،
وان يدرك ادراكا تاما الحب العالي الضخم الذي تتحمله دول مجاورة
لأفغانستان وعلى الأغص جمهورية باكستان الاسلامية ، نتيجة للبلجاء الذي توفره
لمئات الألوف من الشعب الافغاني من شيوخ ونساء وأطفال نزحوا بفعل الاحتلال
العسكري السوفياتي ،

(٢)

وان يؤكد أن الاحتلال السوفياتي لافغانستان هو انتهاك لاستقلالها واعتداء على
حرية شعبها وخرق فاضح لجميع المواثيق والأعراف الدولية كما أنه تهديد خطير
للسلام والأمن في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم ،

فهـنـو :

- ١- يدين العدوان العسكري السوفياتي الافغاني ويشجبه ويتأسف لمبدئية
كونه خرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية ، وبالدرجة الاولى ميثاق
الأمم المتحدة التي أدانت هذا العدوان في قرارها رقم ٢٠٦٠ / ٢ الصادر في ١٤
كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي ويدعو جميع الشعوب
والحكومات في جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا العدوان وشجبه
كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا لحرية الشعوب لا يمكن تجاهله .
- ٢- يطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفياتية
المتركزة فوق اراض افغانية ويكرر موقفه من أن على القوات السوفياتية أن تمتنع عن
القيام بأعمال الظلم والطغيان ضد الشعب الافغاني وأبنائه المناضلين حتى رحيل
آخر جندي سوفياتي عن اراض أفغانستان ، ويحث جميع الدول والشعوب على
تأمين الانسحاب السوفياتي بجميع الوسائل الممكنة .
- ٣- يدعو الدول الأعضاء الى عدم الاعتراف بالنظام الافغاني غير الشرعي
والى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تلك البلاد الى أن يتم الانسحاب التام للقوات
السوفياتية من أفغانستان .
- ٤- يدعو جميع الدول الأعضاء الى وقف جميع المعونات وجميع أشكال
المساعدة الممنوحة للنظام الافغاني الحاضر من قبل الدول الأعضاء .
- ٥- يحث جميع الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم على دعم الشعب
افغاني وتقديم المعونة له واسعاف اللاجئين الذين أبعد هم العدوان عن
بيوتهم .
- ٦- يوصي جميع الدول الأعضاء بأن تؤكد تضامنها مع الشعب الافغاني
في نضاله العادل من أجل صون دينه واستقلاله الوطني وسلامة أراضيه واستعادة
حقه في تقرير مصيره .
- ٧- يعلن بجدية تضامنه التام مع الدول الاسلامية المجاورة لافغانستان
ضد أي تهديد لا منها ورفاهيتها ويدعو دول المؤتمر الاسلامي الى أن تدعم بصورة
جازمة وتقدم كل تعاون ممكن لهذه الدول في جهودها الرامية الى صون سيادتها
واستقلالها الوطني وسلامة أراضيها صيانة كاملة .

(٣)

- ٨- يفوض الأمين بتسلم تبرعات من الدول الأعضاء والمنظمات والافراد ودفع الأموال للسلطات المعنية ببناء على توصية لجنة من ثلاث من الدول الأعضاء يشكلها هو نفسه بالتشاور مع الدول المعنية .
- ٩- يدعو الدول الأعضاء الى أن تدرس عن طريق الهيئات المناسبة عدم الاشتراك في الألعاب الاولمبية التي ستجرى في موسكو في تموز / يوليو ١٩٨٠ حتى يذعن الاتحاد السوفيتي لدعوة الجمعية العمومية للأمم المتحدة وكذلك (دعوة) المؤتمر الاسلامي ويسحب جميع قواته فورا من أفغانستان .
- ١٠- يفوض الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بأن يتابع تنفيذ هذه القرارات وأن يرفع تقريراً حول ذلك الى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية .

نص قرار لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة
حول أفغانستان
(بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٠)

ان اللجنة
اذ تعيد الى الذاكرة أن احدى الفايات الاساسية لميثاق الأمم المتحدة
هى " تطوير علاقات ودية بين الدول تركز على احترام لمبدأ الحقوق المتساوية
وتقرير المصير للشعوب " ،
وان تشير الى أن ممارسة حق تقرير المصير قد مكنت الغالبية العظمى
من الشعوب فى عهد السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاحتلال الأجنبى من تحقيق
استقلالها الوطنى ،
وان تكرر تصميم الدول الأعضاء على رفض جميع أشكال وأنواع الاحتلال
والتوسع الأجنبى والسباق فى سبيل مناطق نفوذ ، مقوية بذلك سيادة واستقلال
الدول وممارسة الشعوب لحقها بتقرير المصير .
وان تعرب عن قلقها العميق للتصاعد الخطر فى التوتر واشتداد التنافس
واللجوء المتزايد الى التدخل العسكرى والتدخل فى الشؤون الداخلية للدول
مما يضر بمصالح جميع الدول ،
وان تشعر بقلق خطير ازاء التدخل السوفياتى العسكرى فى أفغانستان
وتأثير هذا التدخل على حق شعب أفغانستان المسلم فى ممارسة حقه بتقرير
مصيره السياسى ،
وان تؤكد أن الاحتلال السوفياتى لأفغانستان يشكل انتهاكا لاستقلال
تلك البلاد واعتداء على حرية شعبها وانتهاكا فاضحا لجميع القوانين والمواثيق
والاعراف الدولية ، فضلا عن كونه تهديدا خطيرا للسلام والامن فى المنطقة وفى
جميع أنحاء العالم ،
وان تعتبر أن استمرار وجود قوات الاتحاد السوفياتى فى أفغانستان ،
ومحاولتها فرض الأمر الواقع والحيليات العسكرية التى تقوم بها هذه القوات ضد
الشعب الافغانى يهزأ من المواثيق والاعراف الدولية وينتهك حقوق الانسان
بصورة فاضحة ،
وان تدرك ادراكا تاما الحبة المالى الضخم الذى تتحمله دول مجاورة
لا فغانستان . وعلى الاخص جمهورية باكستان الاسلامية التى قدمت ملجأ لمئات
الالوف من الشعب الافغانى من كهول ونساء وأطفال نزحوا بفعل الاحتلال
العسكرى السوفياتى .

(٢)

وان تمديد الى الذاكرة القرار رقم ٦ / ٢ الصادر في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ عن الجلسة الطارئة الخاصة السادسة للجمعية العمومية التي أعريت عن أسفها البالغ للتدخل العسكري في أفغانستان وتحث السعي انسحاب القوات الاجنبية من تلك البلاد .

وان تشير الى القرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الاولى للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية حول التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان ،
١- تدوين الحد وان العسكري السوفياتي على الشعب الافغاني وتشجيعه وتأسف له بشدة كونه غرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية ، وبالدرجة الاولى ميثاق الامم المتحدة وتدعو جميع الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا الحد وان وشجبه كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا لحقوق الشعوب .

٢- تطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفياتية المتمركزة فوق اراض افغانية .

٣- تكرر القول بأن على القوات السوفياتية أن تمتنع عن القيام بأعمال الظلم والطغيان ضد الشعب الافغاني حتى يتم الرحيل التام للقوات السوفياتية عن اراض أفغانستان .

٤- تدعو جميع الدول الاعضاء الى الامتناع عن تقديم أية مساعدة السعي النظام الافغاني الحالي المفروض فرضا .

٥- تحث جميع الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم على تقديم مساعدة سخية وعون الى اللاجئين من أفغانستان الذين أقصوا عن بيوتهم .

٦- توصي بأن تؤكد جميع الدول الاعضاء تضامنها مع الشعب الافغاني في نضاله العادل من أجل دينه واستقلاله الوطني وسلامة اراضيه واستعادة حقه في تقرير مصيره وأن تقدم كل مساعدة ممكنة له من أجل هذه الغاية .

٧- تعلن بجدية تضامنها التام مع الدول المجاورة لافغانستان ضد أي تهديد لأمنها ورفاهيتها وتدعو جميع الدول بقوة لتأييد هذه الدول وتقديم كل تعاون ممكن معها في جهودها الرامية الى صون سيادتها واستقلالها وسلامة اراضيها صيانة كاملة .

(ملحق / ٥)

تصريح وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي

بتاريخ ١٥ / يناير ١٩٨٠

ركزت الدول التسع الأعضاء في المجتمع الأوروبي اهتمامها على الأمانة الأفغانية . وفي ضوء تطورها الدراماتيكي والمناقشة التي جرت في مجلس الأمن والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة . أعاد الوزراء التمسكة تأكيد قلقهم الشديد بالنسبة الى الازمة التي أوجدتها تدخل الاتحاد السوفياتي العسكري في أفغانستان والذي يشكل انتهاكا خطيرا لبدأ العلاقات الدولية والمصانة حرمة في ميثاق الأمم المتحدة . وقد شدوا على أن التفسير السدي أعطاه الاتحاد السوفياتي لتبرير تدخله هو غير مقبول . وهم يرون ان التدخل السوفياتي يشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة غير منحازة تنتمي الى العالم الاسلامي ويشكل كذلك تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك شبه القارة الهندية والشرق الاوسط والعالم العربي . وقد كان هناك قلق بالغ ان لاحظ وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي التسع أنه على رغم الاحتجاج العالمي تقريبا على التدخل العسكري السوفياتي ، فان الاتحاد السوفياتي قد نقض قرارا حول الازمة الافغانية تبنته دول عدم الانحياز وأيدته أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن .

وهم يحثون الاتحاد السوفياتي على الحمل بصورة تنسجم مع القرار الخاص بالازمة الافغانية الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة والذي يدعو الى الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان . وقد كرست دول المجتمع الأوروبي التسع جهودا مستواصلة لقضية الونان وهي لا تزال مقتنعة بأن هذه العملية هي في مصلحة جميع أعضاء المجتمع الدولي . وهي مقتنعة على أي حال ، بأن الوفاق لا يتجزأ وله بعد عالمي . وهي لذلك تحت الاتحاد السوفياتي بصورة تنسجم مع مقاييس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على السماح للشعب الافغاني بأن يقرر مستقبله بدون تدخل أجنبي .

وان وزراء خارجية الدول الاعضاء في المجتمع الأوروبي لدى تعدد اهتمامهم لموقفهم من هذه القضية المهمة يدركون ادراكا عميقا ايضا المذاب الذي قاساه الشعب الافغاني بوجه عام نتيجة الازمة بمن فيهم أولئك الافغانيون الذين أجبروا على مفادرة بلادهم .

مقتطفات من البيان الأمي الرابع، الذي تم تبنيه في
ورابطة دول جنوب شرق آسيا
حول قضايا سياسية
(بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٨٠)

١- بمناسبة الاجتماع الوزاري الثاني للمجتمع الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا في كوالا لامبور في ٨ و ٧ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي اجتماعات رسمية أجري خلالها تبادلًا مكثفًا في وجهات النظر حول المشاكل الإقليمية والدولية والتطورات التي حصلت منذ اجتماعهم في بروكسل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ . وقد أجادوا تأكيد التزامهم بالعمل تجاه سلام عالمي وتعاون وتفاهم دوليين ونمو اقتصادي وعدالة اجتماعية وحقوق الإنسان وشددوا أيضًا على الحاجة لأن تنقيد جميع الدول تقيدًا كليًا بالمبادئ التالية : احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي جميع الدول وعدم اللجوء إلى القوة والتهديد باستعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . واتفقوا على أن هذه المبادئ هي ذات أهمية حيوية للعلاقات بين الدول . وقد جرت المناقشات في روح من الود البالغ والصداقة المتبادلة .

٢- ان وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي ، بعد أن حللوا التطورات الدولية الراهنة أعربوا عن قلقهم البالغ لنشوء مصادر جديدة وخطرة للتوتر في وقت لم يتم فيه إيجاد حلول لمصاعب أخرى خطيرة تؤلف مشاكل بالغة الصعوبة . وقد لاحظوا أن التوتر والصعوبات كاثنة في صورة رئيسية في مناطق العالم الثالث حيث توفر مناخ من السلام والتعاون الدولي هو أمر لا مفر منه لانجازات التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وقد حثوا المجتمع الدولي وخصوصًا الأمم المتحدة وأمينها العام على العمل بنشاط من أجل حل المشاكل بمقتضى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٣- أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي عن قلق بالغ لتدخلين مسلحين سافرين من قبل دولتين أجنبيتين ضد دولتين من دول عدم الانحياز في آسيا هما التدخل الفيتنامي المستمر في كامبوتشيا والتدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان . وقد تأسوا بشدة للتدخلين المسلحين ضد هذين البلدين وكان القاسم المشترك بين التدخلين فرض الإرادة على دولتين صغيرتين مستقلتين من قبل دولتين أجنبيتين عن طريق استعدام القوة في انتهاك سافر للقانون الدولي

مهددين بذلك الامن والسلام الدوليين . وقد دعوا الى تنفيذ مبكر لقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمى ٣٤ / ٢٢ و ٣٤ / ٣ . أ. ط - ٦ / ٢ الصادرين فى ١٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٩ و ١٤ كانون الثانى / يناير ١٩٨٠ على التوالى بما فى ذلك الانسحاب التام للقوات الاجنبية من كامبوتشيا وأفغانستان .

٤- أعرب وزراء خارجية الدول الاعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء فى المجتمع الأوروبى عن أساهم البالغ لحجب تقرير المصير عن شعبى كامبوتشيا وأفغانستان اللذين يجب أن يسمح لهما بتقرير مستقبلهما السياسى دون تدخل أجنبى أو اكراه أو أخافة . وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ لمعاناة شعبى كامبوتشيا وأفغانستان اللذين أجبروا على ترك بلدَيْهما بسبب اعتداء خارجى واللذين تعتبر المساعدة المادية الآن ضرورية لبقائهما .

٥- ان وزراء خارجية الدول الاعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء فى المجتمع الأوروبى ان اخذوا بعين الاعتبار نتائج اجتماع الدول التسع فى روما فى ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٠ والمؤتمرات الاسلامى لوزراء الخارجية فى اسلام آباد من ٢٧ الى ٢٩ كانون الثانى / يناير ١٩٨٠ ، ناشدوا جميع الدول ان تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها السياسى وسلامة اراضيها وطابع عدم الانحياز الذى تتصف به ، وفى هذا السياق اتخذوا وجهة النظر القائلة أن الازمة يمكن التغلب عليها بصورة بناءة عن طريق تعزيز أفغانستان محايدة وغير متحازة خارج نطاق المناقشة بين الدول .

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٣٥ / ٣٧

(٢٠ نوفمبر ١٩٨٠)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة،
وقد نظرت في البند المصنوع " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " ،
وان تشير الى قرارها د ا ط - ٢ / ٦ المؤرخ في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة السادسة ،
وان تؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والتزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة ضد سيادة أى دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ،
وان تؤكد من جديد كذلك حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تحديد شكل حكمها واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دونما تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أى نوع كان ،
وان يساورها شديد القلق لاستمرار التدخل الأجنبي المسلح في أفغانستان بما يتنافى مع المبادئ المذكورة أعلاه ، وآثاره الخطيرة على السلم والأمن الدوليين ،
وان يساورها بالغ القلق لزيادة تدفق اللاجئين من أفغانستان ،
وان تدرك ادراكا عميقا الحاجة الملحة الى حل سياسي للحالة الخطيرة فيما يتصل بأفغانستان ،
وان تدرك أهمية الجهود المستمرة التي تبذلها منظمة المؤتمر الاسلامي ومبادراتها لايجاد حل سياسي للحالة فيما يتصل بأفغانستان ،
١- تكرر القول أن المحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ، ضرورة لايجاد حل سلمي للمشكلة .
٢- تؤكد من جديد حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمه واختياره نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أى نوع كان .
٣- تدعو الى انسحاب القوات الأجنبية فورا من أفغانستان ،
٤- تدعو أيضا جميع الأطراف المعنية الى العمل على ايجاد حل سياسي على وجه الاستعجال ، وايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة .

(٢)

٥- تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات
الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من معاناة اللاجئين الأفغان ، وذلك بالتنسيق
مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

٦- تعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام في التماس حل للمشكلة ، وتأمل
في أن يواصل تقديم المساعدة ، بما في ذلك تمهين ممرات خاصة ، بغية العمل
على ايجاد حل سياسي وفقا لأحكام هذا القرار ، واستكشاف امكانية الحصول على
ضمانات مناسبة بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الاستقلال
السياسي لجميع الدول المجاورة وضد سيادتها وسلامتها الإقليمية وأمنها ، على
أساس من الضمانات المتبادلة وعدم تدخل أي منها بتاتا في الشؤون الداخلية
للأخرى والمراعاة الكاملة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٧- ترجو من الأمين العام أن يبقى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ،
في حينه ، بالتقدم المحرز في سبيل تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم الى الدول
الأعضاء تقريرا عن الحالة في أقرب فرصة مناسبة .

٨- تقر بأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين
البند المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " .

